

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : اعتقد في حرف (أ) ساقط ، الحمر او المخدرات او المؤثرات العقلية لان الحمرة والمخدرات أو المؤثرات العقلية لازم ( او ) .

معالي رئيس المجلس : ( او ) نعم ، إذن مع اقتراح الدكتور عويضة وقرار اللجنة القانونية ، هل يوافق المجلس ؟

موافقة . المادة ٩٦

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع  
المادة ٩٦

- لا يجوز في أي حالة من الحالات رهن التعويض الواجب دفعه بمقتضى احكام هذا القانون أو الحجر عليه الا لدين النفقة وفيما لا يتجاوز ربع مبلغ التعويض كما لا يجوز احواله الى أي شخص آخر غير العامل أو المستحقين عنه أو الادعاء بتقاص التعويض للمستحق بعد وفاة العامل .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٩٦

موافقة بعد

أولاً : اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٩٤ )

ثانياً : شطب كلمة ( ربع ) الواردة في المادة والاستعاضة عنها بكلمة ( ثلث ) .

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

محمد خير

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة للمجلس الكريم .

موافقة . المادة ( ٩٧ )

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩٧

- مع مراعاة احكام المادة ( ٩٦ ) من هذا القانون يوزع التعويض في حالة وفاة العامل على المستحقين عنه وفقاً لانتصبة المعينة في الجدول رقم ( ٣ ) الملحق بهذا القانون .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٩٧

موافقة بعد :

أولاً : اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٩٥ )

ثانياً : تعديل رقم المادة الواردة في متنها

ليصبح الرقم ( ٩٦ ) ( ٩٤ ) ليتفق

وقرار اللجنة باعادة ترقيم المواد .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

شكراً لكم وإرفع الجلسة الى صباح يوم

الاربعاء .

رئيس مجلس النواب

م . سعد تاهيل السرور



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية مجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١٨ / صفر / ١٤١٦ هجرية ، الموافق ١٦ / ٧ / ١٩٩٥ ميلادية .  
( العدد ١٠ )

جدول الأعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي المحترم .

٥

٣ - الاقتراحات برغبة :

١ . اقتراح برغبة رقم ( ١٠٠ ) تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة

النائب السيد محمد عودة مجادات بشأن فتح طريق يربط بلدة القويمة مع

قرية رجمة .

هكذا في النص

## الصفحة

٢ - اقتراح برغبة رقم (١٠١) تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب المهندس منير صوير بشأن فتح مراكز فرعية لترخيص المركبات والسواقين في مختلف مناطق امانة عمان الكبرى .

٣ - اقتراح برغبة رقم (١٠٢) تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة بشأن ان تقوم وزارة البريد والاتصالات بتطوير الخدمة البريدية بحيث تعين اعداد من الموزعين لتوزيع البريد .

٤ - اقتراح برغبة رقم (١٠٣) تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب السيد خالد عبد النبي العجارمة بشأن توحيد مفتاح الاتصال لمحافظة مادبا وما حولها .

٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١١ / ٦ / ١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

( القرار موزع في الجلسة الثانية )

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عنت . يوم الاربعاء ١٩ / ٧ / ١٩٩٥ الساعة العاشرة صباحاً .

## محضر الجلسة

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٦ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٧ - معالي المهندس جمال الخريشا : وزير الدولة .

٨ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

٩ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

١٠ - معالي الدكتور عارف البطانية : وزير الصحة .

١١ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .

١٢ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٣ - معالي الدكتورة ريماء خلف الهندي : وزير التخطيط .

١٤ - معالي السيد عادل القضاة : وزير الترميم .

١٥ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ١٦ / ٧ / ١٩٩٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب بأجازة من الأعضاء السادة : لا احد .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

١ - السيد حمزة منصور .

٢ - الدكتور احمد الكولجي .

٣ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

١ - الدكتور ذيب عبد الله .

٢ - السيد محمد الحبيطي .

٣ - الدكتور همام سعيد .

٤ - السيد سليمان السعد .

٥ - السيد ضيف الله المومني .

٦ - الدكتور محمد عويضة .

٧ - الدكتور بسام العموش .

٨ - السيد ذيب الياس .

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

هكذا من النص



١٦ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

١٧ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

١٨ - معالي الدكتور عبد المجيد الغزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

١٩ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

٢٠ - معالي السيد نادر الظهيرات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢١ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .

٢٢ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .

٢٣ - معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة .

٢٤ - معالي الدكتور محي الدين توقي : وزير التنمية الإدارية .

٢٥ - معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

وحضر من الامانة العامة :

١ - السيد علي الحسان .

٢ - السيد محمد الرديني .

٣ - السيد غسان النجدوي .

٤ - السيد فراس المدون .



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني أعلن بدء الجلسة ،  
السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم  
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعنى ؟

يعنى .

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة  
النائب السيد حمزة منصور  
المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة  
النائب الدكتور احمد الكوفحي  
المحترم .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على معذرة السادة النواب ؟  
موافقون .

السيد الامين العام :

٣ - الاقتراحات برغبة : -

١ - اقتراح برغبة رقم ( ١٠٠ )

تاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٩٥ ، مقدم  
من سعادة النائب السيد محمد  
عودة لجادات بشأن فتح طريق  
يربط بلدة القوية مع قرية  
رحمة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافق : ٢ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة ؟

رقم الاقتراح : ( ١٠٠ )

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي  
على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : لتخفيف العبء على المواطنين  
القاطنين في قضاء القوية وناحية وادي عربة  
( محافظة العقبة ) . ان الحاجة تتطلب فتح  
طريق يربط بلدة القوية مع قرية رحمة ، لأن  
هذا الطريق سيختصر المسافة من ( ١٠٠ كم )  
إلى حوالي ( ٣٥ كم ) .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

محمد عودة لجادات

٢ - اقتراح برغبة رقم ( ١٠١ ) تاريخ ١٦ / ٧ /  
١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب  
المهندس منير صبور بشأن فتح مراكز  
فرعية لترخيص المركبات والسواقين في  
مختلف مناطق امانة عمان الكبرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : د / ٨ / ٣٦

التاريخ : ٢٠ / محرم / ١٤١٦ هـ

الموافق : ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة .

رقم الاقتراح : ( ١٠١ )

أرجو التكرم بعرض الاقتراح التالي على  
المجلس الموقر :

نص الاقتراح : نظراً لكثافة المراجعين وكبر  
حجم العمل في دائرة ترخيص المركبات  
والسواقين فإلني اقترح فتح مراكز فرعية في  
مختلف مناطق امانة عمان الكبرى لتخفيف  
الضغط على المركز الرئيسي واعتماد اللامركزية  
في انهاء المعاملات واعتقد أن الامكانيات  
متوفرة أيضاً بعد أن دخلت أجهزة الحاسوب  
وأجهزة الاتصالات الحديثة والفاكس في برامج  
الدائرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

منير حسني صبور

مكتبة مجلس النواب

- ٣ - اقتراح برغبة رقم (١٠٢) تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عريضة بشأن أن تقوم وزارة البريد والاتصالات بتطوير الخدمة البريدية بحيث تعين اعداد من الموزعين لتوزيع البريد .
- بسم الله الرحمن الرحيم
- التاريخ : ٤ / صفر / ١٤١٦ هـ
- الموافق : ٧ / ٢ / ١٩٩٥ م
- معالي رئيس مجلس النواب
- الموضوع : الاقتراحات برغبة .
- رقم الاقتراح : ( ١٠٢ )
- ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :
- نص الاقتراح : في محافظة مادبا والقرى التابعة لها تعمل ثلاثة مقاسم . لمقسم مادبا يطلب ( ٠٨ ) ومقسم أم العمد ( ٠٨ ) ومقسم مطار الملكة علياء ( ٠٨ ) وقرى المشقر وحسيان ( ٠٦ ) وكذلك بقية قرى ناعور .
- اقترح توحيد مفتاح الاتصال لمحافظة مادبا وما حولها بـ ( ٠٨ ) بحيث يصبح المطار ومحافظة مادبا وقرى ناعور على مقسم واحد .
- واقبلوا فائق الاحترام
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
- النائب
- عالم عبد النبي
- معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس الكريم تحويلها الى اللجنة الادارية ؟
- موافقة .
- الزملاء الافاضل قبل ان ندخل في البند

د . محمد عريضة

٤ - اقتراح برغبة رقم (١٠٣) تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب السيد خالد عبد النبي المعجامة بشأن توحيد

- الرابع لدي مذكرة وصلتني قبل قليل من رئيس لجنة الحريات العامة يقول :
- سعادة رئيس لجنة الحريات العامة بأنه دعى الى اجتماع في تمام الساعة الرابعة لهذا اليوم ، وبقي ينتظر الى غاية الرابعة والنصف ولم يكتمل النصاب لبحث الموضوع الذي طرح للمناقشة العامة وهو موضوع الحريات وحقوق المواطنين .
- ارجو من الزملاء وخاصة ونحن قد الزمنا لجنة الحريات العامة بأن تزودنا بتقرير خلال اسبوعين ، ارجو من السادة الزملاء اعضاء لجنة الحريات العامة الالتزام بمواعيد اجتماع هذه اللجنة ، وقد ذكر لي بأن الحضور كان السادة :-
- محمود الهريمل ، بسام حدادين ، جمال الخريشا ، مفلح الرحيمي ، عبد العزيز جبر ، ابراهيم شحادة ، الدكتور الاقطش ، عبد الهادي الجالي ، خليل حدادين ، علي الشطي .
- وتغيب عن الاجتماع بمعللة كلي من :-
- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي ، الاستاذ عبد المنعم ابو زلط .
- وتغيب عن الاجتماع بدون معللة كلي من :-
- بدر الزياطي ، بسام العموش ، حمزة منصور ، عبد المجيد العزام ، محمد عريضة ، سالم الزوايدة ، راتب السعود .
- ارجو من الزملاء الالتزام في اجتماع اللجنة ، لاننا حسب رأي المجلس قد الزمنا
- باعداد تقرير خلال اسبوعين وشكراً لكم ، البند الذي يليه .
- السيد الامين العام :
- ٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ ) تاريخ ١١ / ٦ / ١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .
- ( القرار نوزع في الجلسة الثانية )
- معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة القانونية .
- السيد حاتم الغزاري مقرر اللجنة القانونية :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- المادة كما وزدت في المشروع
- الفصل الحادي عشر
- لقابات العمال ولقابات اصحاب العمل
- المادة ٩٨ -
- ١ - للعمال في اي مهنة تأسيس نقابة خاصة بهم وفق احكام هذا القانون وللعامل في تلك المهنة الحق في الانسحاب اليها اذا توافرت فيه الشروط المقررة لذلك .
- ب - يحظر على صاحب العمل ان يجعل استخدام اي عامل خاضعا لشرط عتق الانسحاب الى نقابة عمال أو التنازل عن عضويته فيها أو ان يعمل على فصله من اي نقابة أو الإخفاف بأي حق بحقوقه لانسحابه الى عضويتها أو المساهمة في نشاطها خارج اوقات العمل .

هكذا في النص



قرار اللجنة القانونية  
المادة ٩٨ موافقة بعد  
أولاً : إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٩٦ )  
ثانياً : شطب عبارة ( المقررة لذلك ) الواردة في  
الفقرة ( أ ) والاستعاضة عنها بكلمة  
( العضوية ) .  
معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ ) الشيخ  
عبد المنعم أبو زلط .  
السيد عبد المنعم أبو زلط :  
بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس  
أرى واقترح التعديل التالي في الفقرة  
( أ ) من المادة ( ٩٨ ) ، حيث تبدأ الفقرة :  
للعمال في أي مهنة تأسيس نقابة خاصة  
بهم وفق أحكام هذا القانون وللعامل في تلك  
المهنة الحق في الانسحاب إليها إذا توافرت فيه  
الشروط المقررة لذلك .  
اقترح التعديل التالي :  
للعمال في أي مهنة تأسيس نقابة خاصة  
بهم وفق أحكام هذا القانون وللعامل حق  
الانسحاب إلى نقابة مهنته إذا توافرت فيه شروط  
المعضوية .  
هذا التعديل الذي اقترحه وشكراً .  
معالي رئيس المجلس : من مع اقتراح  
الشيخ عبد المنعم .  
لم ينجح الاقتراح .

من مع قرار اللجنة القانونية بالنسبة  
للفقرة ( أ ) ؟  
موافقة .  
الفقرة ( ب ) ، الشيخ أبو زلط .  
السيد عبد المنعم أبو زلط : اقترح  
التعديل التالي معالي الرئيس :  
يحظر على صاحب العمل أن يجعل  
استخدام أي عامل خاضعاً لشرط عدم  
الانسحاب .  
لتصبح العبارة على النحو التالي :  
يحظر على صاحب العمل أن يشترط  
باستخدام أي عامل عدم الانسحاب إلى نقابة  
عمال .  
هذا اقتراحي الأول في التعديل ، فيه  
إجاز بالنسبة لما ذهبت إليه اللجنة القانونية  
الموقرة حسب مشروع الحكومة ، وكلما كانت  
العبارة موجزة في القانون فهو أدق هذه  
واحدة .  
الثانية : أو أن يعمل على فصله من أي  
نقابة أو الإجحاف بأي حق ، بدل بحقوقه من  
حقوقه ، بأي حق من حقوقه وشكراً .  
معالي رئيس المجلس : الاستاذ منير  
صوير .  
السيد منير صوير : شكراً معالي  
الرئيس .  
بالفقرة ( ب ) اقترح :

شطب آخر الفقرة التي خارج أوقات  
العمل ، لأن هناك مهمات نقابية لا يمكن أن  
تنجز إلا خلال أوقات العمل وشكراً .  
معالي رئيس المجلس : زملائي فيه هناك  
اقتراحين ، اقتراح من الزميل منير صوير بشطب  
آخر الفقرة ، ثم اقتراح الشيخ عبد المنعم .  
من مع اقتراح الشيخ عبد المنعم ؟  
لم ينجح الاقتراح .  
اقتراح الزميل منير صوير من مع هذا  
الاقتراح ؟  
لم ينجح الاقتراح .  
قرار اللجنة القانونية مع قرارها ؟  
موافقة .  
المادة ككل ؟  
موافقة .  
السيد المقرر :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ٩٩ -  
أ - مع مراعاة أحكام الفقرة ( ب ) من هذه  
المادة تؤسس النقابة من قبل مؤسسين لا  
يقل عددهم عن خمسين شخصاً من  
العمال في المهنة الواحدة أو المهنة  
المماثلة أو المرتبطة ببعضها أو المشتركة  
في إنتاج واحد .  
ب - للوزير أن يصدر قراراً بتصنيف المهنة  
والصناعات التي يحق لعمالها تأسيس

نقابة لهم وذلك بالاتفاق مع الاتحاد العام  
لنقابات العمال وأن يحدد في قراره  
مجموعات المهن والصناعات التي لا  
يجوز تأسيس أكثر من نقابة عامة واحدة  
لجميع العمال فيها وذلك بحكم تماثلها  
أو ارتباطها ببعضها أو اشتراكها في إنتاج  
واحد أو متكامل وأن يجعل قراره بذلك  
ساري المفعول على النقابات القائمة .  
قرار اللجنة القانونية  
المادة ٩٩ موافقة بعد :  
أولاً : عادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٩٧ )  
ثانياً : إجراء التصحيح اللغوي التالي على  
العبارة التالية الواردة في الفقرة ( أ )  
( المرتبطة ببعضها أو المشتركة )  
والاستعاضة عنها بالعبارة التالية  
( المرتبط بعضها بعض ) .  
معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ ) ،  
الشيخ عبد المنعم .  
السيد عبد المنعم أبو زلط : أولاً قبل أن  
أذكر اقتراحي في ( أ ) ، ( ب ) لم تعقب  
اللجنة القانونية عليها بشيء .  
طبعاً فيه للجنة القانونية تعديل، بنحرف  
المرتبطة ببعضها أو المشتركة فأنا أرى أن يكون  
التعديل على النحو التالي ، وأرجو من معالي  
رئيس اللجنة الموقرة بوجوه خاص ، أن يتدبر  
تعديلي في هذه النقطة :  
أو المهنة بدل المماثلة وبذلك المرتبطة

هكذا في النص

بعضها أو المشتركة في انتاج واحد ، ان تصبح : -

او المهن المرتبطة ببعضها بعض في هدف واحد .

السبب لأن لفظ الهدف قاسم مشترك بين الانتاج والصيانة ، اما المتماثلة أو المرتبطة ببعضها بعض ليس قاسم مشترك بين الانتاج وبين الصيانة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة شغلة الهدف هذه يعني غير واردة التي تفضل فيها سماحة الشيخ ابو الس ، اللجنة القانونية صحت المرتبطة ببعضها بعض وهو الجزء الاول من اقتراح فضيلة الشيخ ، والجزء الثاني الهدف مفيش هدف كل اماكن العمل هي اماكن انتاج تنتج سلع ، ما تنتج اهداف ولا تسعى الى اشياء اخرى ، يعني انتاج السلع غير عن الاهداف ، تعديل الشيخ ابو زلط غير وارد في رأيي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : هذه المرة بدي اخالف صديقي ابو الس ، بالنسبة للهدف هذه مهم متماثلة اولاً صفة ونوعية عمل ولا يمكن ان يكون لها هدف الا ما تفضل به معالي رئيس اللجنة هو الانتاج ، نعم لا يجوز وضع

هدف لانه يعدين تنقلب الامور الى اهداف ثانية وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : الاهداف متحققة ، صاحب العمل الانتاج والعامل الكسب وهذا هو الهدف الواحد ، ولا حاجة الى زيادة في هذه المادة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، تسحب الاقتراح شيخ عبد المنعم ؟

السيد عبد المنعم ابو زلط : لا .

معالي رئيس المجلس : اقتراح الشيخ عبد المنعم للمجلس الكريم ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة على الفقرة ( أ ) ؟

موافقة .

الفقرة ( ب ) للمجلس الكريم ، شيخ عبد المنعم تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زلط : الله يستعني من هذا الحسد ، الحكومة تارة تدعو علي والنواب يحسدوني .

معالي الرئيس اللجنة القانونية عقيت على الفقرة ( أ ) بالموافقة مع التعديل دون ان تعقب على الفقرة ( ب ) بأي شيء ، ولم تقل في تعديلها آنف الذكر اراء فقرة ( أ ) ، انه يشمل ( ب ) لم تقل هذا فهناك فراغ قانوني

لعدم تعديلها بالموافقة أو الرفض أو التعديل واحدة .

ثانياً في السطر الخامس من الفقرة ( ب ) :

وذلك بحكم تماثلها أو ارتباطها ببعضها أو اشتراكها في انتاج واحد أو متكامل واحد ، اقترح التعديل التالي : -

وذلك بحكم ارتباط بعضها ببعض .

وهذا ما ذهبت اليه اللجنة القانونية في الفقرة ( أ ) ، لماذا الذي طيقته في ( أ ) لم تطيقه مع نظيره في ( ب ) ، يبدو ان اللجنة القانونية ما قرأت ( ب ) .

وذلك ارتباط بعضها ببعض أو حكم اشتراكها في انتاج واحد .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة ما كنت اود ان اسمع من الشيخ عبد المنعم الفاضل ، ان اللجنة القانونية لم تقرأ ، يكفي اللجنة القانونية تجريحاً واساءة وبدل ان تشكر على الجهد الذي بذلته في هذا القانون ، والحقيقة واجب عليها ولا تشكر على الواجب .

معالي رئيس المجلس : حقت علينا معالي ابو فيصل تجاوزها ارجوك .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس ساجازوها من اجلك ، لكن حقيقة يمكن ان سقطت هذه بالطباعة ، او يمكن ما اخذتها ملاحظة السكرتيرة بناءً على النقاش

والا تكون عجلت ، انا موافق على التعديل اللغوي وما فيه داعي لكل هذه المشكلة ، ما دام الموضوع تصحيح لغوي ، ومعاليك امرت ان كل التصحيحات اللغوية حتى بعد اقرار اي مادة تقبل ، لان اللغة الاصل فيها ان تكون حتى بعد اقرار اي مادة تقبل ، لان اللغة الاصل فيها ان تكون صحيحة ، واذا كان هنالك اي خطأ لغوي قبل صدور القانون من هذا المجلس ، ما مانع من اجرائه من قبل حتى امانة المجلس اعتقد ان هذه ليست مشكلة و المهم فلسفة القانون وصياغة المادة وما تهدف اليه المادة ، لكن اذا كان هنالك اي خطأ لغوي ما فيه داعي لكل كهذا التفرع وكل هذا الكلام الطويل جداً وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام يا شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

الخطأ في ( ب ) لدى اللجنة القانونية ليس خطأ لغوياً ، هذا خطأ في سياق الصياغة . معالي رئيس المجلس : يا شيخ وردت ملاحظتك وأنا اخذتها ، وسرسل بملاحظاتك الى السيد مقرر اللجنة القانونية ، الاستاذ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اصباحاً بقناعة جسيماً بأن هذا القانون اخذ مدة الدورة ولم ينعني اعوانني على ارضي

هكذا عبد الأصم



اطالة مدة النقاش لا تحتاج ان يتحدث الجميع بموضوع واحد وهو ذات معنى ويؤثر على الوقت ، وبالتالي تبقى المادة بعد الحوار الطويل كما أتت ، لأنها مضت بمراحل قانونية عدة حتى أصبحت بين يدي المجلس الكريم وخاصة بعد دراسة اللجنة القانونية وتواصيها .

اخواني الزملاء

يجوز لنا ان نكتفي بمن سبقنا بالتحدث والنقاش لتصويب او نقطة او اصطلاح الى آخره ، والمعنى واحد وذلك لكسب الوقت والآنجاز ، وحيث ان الدورة الاستثنائية هي مطلبنا لتتقدم بهذا الوقت ، حتى يكون هناك المجال لتفعيل ما هو مطلوب منا اتجاه الوطن وخدمة المواطن والسير في هذه القوانين الضخمة المطروحة وكسب لسمعة المجلس امام الشعب الاردني الكريم الذي تمثلونه وينتظركم ويقوم المجازاتكم ، الرجاء ان نكتفي بمن سبقنا من الزملاء وبالي رغبنا بالحوار لنصل الجميع بقناعة لنصوت على المادة ولنتقل الى الأخرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

الدستور الاردني ضمن للعمال ان يكون لهم نقابات عمالية وهو حق دستوري ، اقترح شطب الفقرة ( ب ) من المادة ( ٩٩ ) لاني اعتقد انها تخالف الدستور وتعطي الحق

لوزير بمنع العمال اذا اراد بتشكيل مهنة لهم في اي من المهن ، مع اننا في الفقرة ( أ ) قلنا ان :

لكل خمسين عامل الحق في انشاء مهنة وربطها في الفقرة ( ب ) .

لذلك اقترح شطب الفقرة ( ب ) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس سمعت بكل دقة لما تفضل به الزميل خليل حدادين هو يريد لكل خمسين عامل في مهنة واحدة ان يكون لهم حق ذاتي مطلق في ان يكونوا نقابة دون قرار من الوزير ، هذا الذي يريده الزميل الكريم ، وواضح هدفه هو اطلاق أقصى قدر ممكن من الحريات في العمل والتنظيم النقابي ، فاحترم هذا الهدف كل الاحترام ، ولكن خشيتي لأن المادة لا تتضمن هذا المعنى فقط ، بل هذه المادة تحرم ان تكون نقابات متماثلة في المهنة الواحدة ، يعني اذا فيه نقابة عمال ميكانيك ، اذا كل خمسين يسوه تشترزم النقابة وتخلق نقابات لمنافسه نقابات اخرى مما يضر بالعمل النقابي ، هذا الهدف اعتقد ان المقصود فيه هي خدمة العمال والحفاظ على حقه الاقدس ، ثم ان قرار الوزير ياسيدي الرئيس مرتبط بموافقة الاتحاد العام لنقابات العمال ، يعني هو قرار موحد اي ان لكل من الطرفين حق الفيتو ، لذلك حق العمال مضمون .

يحق لعمالها تأسيس نقابة لهم وذلك بتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات العمال .

معالي رئيس المجلس : هناك مجموعة اقتراحات من الزملاء ، هناك اقتراح من الزميل حدادين ؟

السيد خليل حدادين : اسحب اقتراحي .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : هذه المادة هي المادة التي تنشأ حق العامل بالعمل النقابي فهي مادة مهمة جداً ، لانه من هنا يبدأ حقه ، تعديل الزميل لزيه يجعل التنسيب للاتحاد العام والقرار للوزير ، يعني فرد الوزير بالقرار بينما المادة متوازنة الاول كان القرار مشتركاً بين الاثنين ، ولا اخال الزميل لزيه المعروف عنه مناصفة العمل النقابة انه يقصد هذا ، فلابقاء على المادة اولى وارجو من الزميل ان يصرف النظر عن تعديله .

معالي رئيس المجلس : صرفت النظر ؟

الدكتور لزيه عمارين : نعم يا سيدي .

معالي رئيس المجلس : زملائنا لذي قرار اللجنة القانونية بالموافقة على الفقرة ( ب ) مع التصحيح اللغوي ، من مع هذا ؟ اكثرية .

المادة ككل ( أ ) و ( ب ) موافقة ؟

موافقة .

الملاحظة الاخيرة اننا لم افهم عجز الفقرة سيدي الرئيس ، آخر شيء في الفقرة يقول :

ان يجعل قراره ( يجعل الوزير قراره ) بذلك ساري المفعول على النقابات القادمة .

لم افهم هذه ، لا افهمها ، لو استوضحنا الزميل او معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة هناك قرار صدر عام ( ٧٦ ) والذي بموجبه صنف جميع المهن والحرف والصناعات المتماثلة في قرار من الوزير ، وهذا قائم حقيقة لذلك هذه العبارة يجب ان تبقى حتى تشمل هذه التصنيفات التي صدرت من الوزير لذلك ، وهي تصنف المهن القائمة في المملكة الى ( ١٧ ) فئة وجميعها قائم حالياً ، ووجد ان يجعل قراره بذلك ساري المفعول لان هذا مشروع قانون جديد يجب ان يكون مدرج فيه وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور لزيه عمارين .

الدكتور لزيه عمارين : الحقيقة التي اتفهم التخوف الذي اشار اليه الزميل حدادين ، واتخذ ان هذا مصدره في السطر الثاني يمكن ازالته اذا شطبنا كلمة بالانفاق يعني للوزير ان يصدر قرار بتصنيف المهن والصناعات التي

هكذا على الاصح

للنقابة وإنشاء العيادات الطبية  
ومؤسسات الرعاية الاجتماعية  
والاستهلاكية لهم .

٣ - العمل على رفع المستوى  
الاقتصادي والمهني والثقافي  
للعامل .

ب - للنقابة فتح فروع لها في المملكة وتحديد  
الأحكام والاجراءات المتعلقة بالعلاقة بين  
النقابة وفروعها بموجب نظامها  
الداخلي .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠٠ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح  
برقم ( ٩٨ ) .

هناك مخالفتين على هذه المادة ، المخالفة  
الاولى مقدمة من الزملاء :

الدكتور الكولحي ، الشيخ عبد الباقي جمو ،  
الدكتور ابراهيم الكيلاني ، الدكتور احمد  
القضاة ، الدكتور همام سعيد ، الشيخ عبد  
العزيز جبر ، الشيخ عبد الرحيم العكور .

المخالفة الثانية مقدمة من الزملاء :

الدكتور ابراهيم الكيلاني ، الدكتور  
الكولحي ، الدكتور همام سعيد ،  
الشيخ عبد العزيز جبر ، الشيخ عبد الرحيم  
الেকور .

معالي رئيس المجلس : اخذ الزملاء بقرأ  
المخالفة الأولى ، الدكتور ابراهيم زيد .

الاستاذ فواز انا اعرف الموضوع وتحدثت  
معي قبل بدء الجلسة في الموضوع التي ترغب  
الحديث به ، وذكرت لك باننا يمكن ان  
نتحدث في هذا الموضوع لانه ليس هناك آلية  
للنظام الداخلي للحديث في هذا الموضوع  
ونحن محددين بجدول الأعمال ، وذكرت  
لك بانني لا استطيع ان ادعك تتكلم في هذا  
الموضوع ، هناك آلية تستطيع ان توجه سؤال في  
الموضوع الذي بين يديك ، تستطيع ان تطلعي  
على هذا الموضوع اذا هذا الموضوع كما  
ذكرت يحتاج لوقفه معك ، انا كرئيس مجلس  
النواب اقف معك في هذا الموضوع ، لكن لا  
يجوز ان تقطع الآن ونحن لندرس في القانون  
لتبحث في موضوع آخر ، ارجو ان تسعني  
في تطبيق النظام يا اخ فواز .

ارجوك اخ فواز ان لا تهمزحنا  
ايضاً ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ١٠٠ -

١ - تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الاهداف  
التالية :

١ - رعاية مصالح العاملين في المهنة  
والدفاع عن حقوقهم في نطاق  
الاحكام المنصوص عليها في هذا  
القانون .

٢ - تقديم الخدمات الصحية  
والاجتماعية للعاملين للمنتسبين

معالي رئيس المجلس : شكراً ، المخالفة  
الأخرى احد اعضاء الخالفين السيد عبد العزيز  
جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة حول الفقرة (أ) من المادة (١٠٠)  
من مشروع قانون العمل

نخالف الأكتية المحترمة في اللجنة  
القانونية ونقترح اضافة الفقرة التالية : ( وعلى  
توعيتهم بالقضايا الوطنية والحرية والاسلامية )  
وذلك في نهاية البند ( ٣ ) من الفقرة (أ) من  
المادة ( ١٠٠ ) .

المبررات :-

١ - لبناء الشخصية بناءً متكاملًا يحقق  
الانتماء الصادق على بصيرة لآمال  
الأمة والوطن وهمومها .

٢ - لعدم إقبال المواطنين بعامة على الانسحاب  
للأحزاب السياسية ، وكون هذه  
الأحزاب ايضاً لا تشكل وعاءً بديلاً .

٣ - كثرة عدد المنخرطين في هذه النقابات  
الممالية .

٤ - وحفاظاً على حقهم الطبيعي والدستوري  
في حرية التفكير والرأي والتعبير .

أعضاء اللجنة القانونية الخالفون :

د. ابراهيم زيد الكيلاني د. احمد الكولحي

عبد العزيز جبر د. همام سعيد

عبد الرحيم العكور

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة على المادة ( ١٠٠ )

نقترح اضافة الهدف رقم ( ٥ ) الى  
أهداف النقابة المذكورة في هذه المادة وهو :-  
٥ - المحافظة على شرف المهنة ، وحسن  
ادائها .

التعليل :-

معالي مجتمعنا من ممارسة الكثيرين  
للمهن المختلفة وهم لا يتقنونها مما يسبب اضراراً  
مادية جسيمة على المواطنين وعلى الوطن .

ومن المناسب ان يجد المواطنون مرجعاً  
فنياً ، أدبياً - وهو النقابة - لكشف ادعاء  
المهنة ، واتخاذ الناس من شروهم واذاهم  
ولتكون النقابة بهذا الهدف الكريم عاملة على  
بناء المؤسسات المهنية والعاملين فيها على اسس  
علمية سليمة ، واتخاذ المجتمع من الخسارة  
والادعاء .

المخالف المخالف

د. احمد الكولحي النائب عبد الباقي جمو

د. احمد القضاة د. همام سعيد

المخالف

النائب للدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

عبد العزيز جبر عبد الرحيم العكور

هكذا على النص



معالي رئيس المجلس : شكراً ، المادة ( ١٠٠ ) الفقرة ( أ ) بفروعها الثلاثة للمجلس الكريم ، هناك مخالفتين من الزملاء أو بالأحرى هي ليست مخالفات هي كأنها تبدو لي اقتراحات باضافات ، هناك اقتراح باضافة بند ينص على :

الحفاظة على شرف المهنة وحسن اداؤها .

من مع هذا الاقتراح ؟ عد الاصوات .

( ١٧ ) من ( ٥١ ) لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح آخر من الزملاء ينص :

وعلى توعيتهم بالقضايا الوطنية والعربية والاسلامية

مضافة بنهاية البند ( ٣ ) من الفقرة ( أ ) .

من مع هذا الاقتراح ؟ عد الاصوات .

لم ينجح الاقتراح .

الفقرة ( أ ) بهندوها الثلاثة ، قرار اللجنة القانونية بالموافقة ، من مع قرار اللجنة ؟

موافقة .

الفقرة ( ب ) ، الشيخ عبد المنعم تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

تبدأ الفقرة ( ب ) للنقابة فتح فروع لها

الواقع يمكن جعلها ظروف الوهم والشيخوخة للنقابة . وتهمل الامر اقترح

استبدال ( أ ) في صدر للنقابة ( ب ) على لتصبح :

على النقابة فتح فروع لها

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : سيدي لا ادري ما هي الصفة التي لنا حتى نلزم النقابات التي هي تنظيم مهني حر وفق احكام هذا الدستور ، هذا هو نص المادة الموجود في الدستور ، لا ادري ما هي الصفة التي لنا لنلزم نقابة قد لا تكون مواردها كافية لفتح فروع في كل منطقة من مناطق المملكة ، لا ادري كيف نلزم هذه النقابة وهي قطاع خاص وكيف نتدخل بها وهي عبارة عن تنظيم شعبي عمالي ، يجب ان لا نتدخل به ويجب ان لا نتدخل به القانون ، وكما تلاحظون فان نصوص المشروع بخصوص النقابات هي نصوص اشرافية وعلاقتها بالوزارة علاقة يعني حساسة جداً وليست علاقة التابع والمتبوع ، فلذلك اقتراح الشيخ ابو زلط غير وارد وارجو التصويت على المادة كما هي في المشروع .

معالي رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : سيدي ليس لدي ما اضيفه على ما تفضل به معالي رئيس اللجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : الحقيقة انا مارست العمل النقابي لمدة طويلة ، واعتقد انا

مع المادة كما هي لان كثير من النقابات تعاني من الاحوال المادية ، بالاضافة الى ذلك احياناً لا يكون هناك اعداد كافية في منطقة ما لفتح فرع للنقابة ، ولذلك انا مع الفقرة كما جاءت في مشروع القانون .

معالي رئيس المجلس : اقتراح الشيخ عبد المنعم على النقابة ، من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية حول الفقرة ( ب ) ، موافقة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠١

يخضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات على ان يتضمن الامور التالية :

أ - اسم النقابة وعنوان مركزها الرئيسي .

ب - الغايات التي سيتم تأسيس النقابة من اجلها .

ج - اجراءات التأسيس الانضباط للنقابة وفصلهم منها .

د - كيفية واجراءات تأسيس فروع النقابة في انحاء المملكة وشروط تشكيل اللجان فيها .

هـ - عدد اعضاء الهيئة الادارية للنقابة ومدة ولايتها وكيفية انتخابهم ومواعيد اجتماعاتها وطريقة تعبئة الشواغر في عضويتها وصلاحياتها .

و - الحقوق التي يتمتع بها عضو النقابة والالتزامات التي يتحملها والحالات التي يتعرض فيها للمقوبات المسجلة بما في ذلك الغرامة والفصل من النقابة .

ز - الخدمات والمساعدات المالية التي تقدم لعضو النقابة في حالات الضرورة بما في ذلك المساهمة في نفقات المعالجة وتوكيل المحامين .

ح - شروط واجراءات تعيين الموظفين والمستخدمين في النقابة وانهاء خدماتهم .

ط - كيفية حفظ اموال النقابة ومسك دفاترها وقبورها المالية .

ي - اجراءات وصول الهيئة العامة للنقابة الى اجتماعاتها العادية وغير العادية .

هكذا من الخط

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠١ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٩٩ )

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( ل )

موافقة ؟

موافقة

الفقرة ( ب ) موافقة ؟

موافقة

الفقرة ( ج ) موافقة ؟

موافقة

الفقرة ( د ) موافقة ؟

موافقة

الفقرة ( هـ ) موافقة ؟

موافقة

الفقرة ( و ) موافقة ؟

موافقة

الفقرة ( ز ) موافقة ؟

موافقة

موافقة

الفقرة ( ح ) ، الدكتور عبد الله السور .

الدكتور عبد الله السور : سيدي ما شئنا هذه المادة التي حيث لم يعارضها الشيخ ابو رنط ؟ فيها شرعنا هذه المادة هذه .

معالي رئيس المجلس : سيداتي ،

الفقرة ( جـ ) موافقة ؟

موافقة

الفقرة ( ط ) ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : يعني اتني على رئيس اللجنة القانونية ان يوضح لي ، يعني لم يتطرق مشروع القانون الى اموال النقابات .

معالي رئيس المجلس : منطاه ؟

منطاه .

الفقرة ( ط ) موافقة ؟

موافقة

الفقرة ( ي ) موافقة ؟

موافقة

المادة ككل ، موافقة ؟

موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٢ - تعتبر نقابات العمال واصحاب

العمل المسجلة قبل نفاذ هذا

القانون قائمة وكأنها مسجلة

بمقتضى

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠٢ موافقة بعد

أولاً : اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٠٠ )

ثانياً : شطب عبارة ( واصحاب العمل )

الواردة في المادة

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل

حدادين .

١ - النظام الداخلي للنقابة بترجاً فيه

اسم النقابة ومركزها الرئيسي

وعنوانها .

٢ - اعضاء الهيئة الادارية الاولى لها

المتخبة من قبل المؤسسين .

ب - لمسجل النقابات ان يكلف الهيئة الادارية

تزويده بأي تفاصيل اضافية يراها

ضرورية لدراسة الطلب واتمام اجراءات

تسجيل النقابة .

ج - يترتب على تسجيل النقابات ان يصدر

قراره بشأن طلب تسجيل أي نقابة

خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من

تاريخ تقديم الطلب اليه فاذا وافق على

الطلب اصدر لها شهادة بتسجيل النقابة

ونشر قرار التسجيل في الجريدة الرسمية

واذا قرر رفض الطلب للمؤسسين

الطعن في قراره لدى المحكمة العدل

العلياء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ

القرار .

د - يجوز للأشخاص الذين يطعنون من

تسجيل أي نقابة الطعن في قرار

تسجيلها لدى محكمة العدل العليا

خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار

في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠٣ - يقدم طلب تأسيس أي نقابة للعمال او

للاصحاب العمل موقفاً من قبل المؤسسين

الى مسجل النقابات في الوزارة موقفاً بها

في تاريخ تقديم الطلب .

السيد خليل حدادين : اذا ممكن معالي

الرئيس ان توضح لنا لماذا اخلت اللجنة

القانونية قرار بشطب اصحاب العمل ؟

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس

اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي نحن في

بداية القانون في المادة ( ٢ ) التعريفات ،

الحقيقة نقابات اصحاب العمل غيرنا تسميتها

وجعلناها هيئات ، فموقفا الهيئة بانها هي :

الهيئة المكونة لاصحاب العمل .

بينما فيما يتعلق بالعمال سميناهما

النقابات وهي تنظيم مهني عمالي تشكل

وفقاً لاحكام هذا القانون ، وذلك لتمييز نقابات

العمال عن نقابات اصحاب العمل ، شطبنا

نقابات اصحاب العمل حيث ما وردت في

القانون ، نتيجة هذا التعريف الذي اقره المجلس

الكرم شكراً .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة

القانونية ، من مع قرار اللجنة ؟

موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٣ - يقدم طلب تأسيس أي نقابة للعمال او

للاصحاب العمل موقفاً من قبل المؤسسين

الى مسجل النقابات في الوزارة موقفاً بها

في تاريخ تقديم الطلب .



معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ )

للمجلس الكريم ، الدكتور عبد الحافظ الشخانة .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : معالي الرئيس في ( ٢ / ١ ) ان يرفق أعضاء الهيئة الادارية الاولى لها المنتخبة من قبل المؤسسات .

انا افترض ان الهيئة الادارية ستتخبط بعد التأسيس ، يعني ان يتقدم مجموعة من العمال لتأسيس نقابة ما ، وبعد ان يحصلوا على موافقة التأسيس تجري الانتخابات وتؤسس الهيئة الادارية .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ انور الحديدي .

السيد الور الحديدي : سيدي الحقيقة انا بدى احكي نفس اللي حكاها الدكتور لكنه هو ما اوضح ، بدل كلمة ( المؤسسات ) طالي التأسيس في البطر الثاني لانها لم تتأسس بعد ، هم تقدموا بطلب التأسيس .

معالي رئيس المجلس : الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

الفقرة ( أ ) النظام الداخلي للنقابة مدرجاً فيه اسم النقابة ومركزها الرئيسي وعنوانها ، الاقتراح مشروع النظام الداخلي ونموذج النظام الداخلي مشروع النظام الداخلي للنقابة مدرجاً فيه اسم النقابة ومركزها الرئيسي

وعنوانها ، لان المادة ( ١٠١ ) يضح الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات ، وبالتالي حالياً يستمر هذا هو مشروع وليس نظام داخلي ، لانه بحاجة لموافقة الهيئة العامة وموافقة الاتحاد العام للنقابات ومن ثم تصديق الوزير وهو اسمه مشروع النظام الداخلي ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : سيدي فقط ليكون هناك انسجام مع شطب اصحاب العمل اينما وردت مطلع المادة : -

يقدم طلب تأسيس أي نقابة للعمال ، وشطب اصحاب العمل .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : شكراً معالي الرئيس .

عودة للمادة ( ١٠١ ) بين ان الاتحاد العام لنقابات العمال وضع نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات ، المؤسسات سيأخذون هذا النظام ويكتبون عليه اسم النقابة وعنوانها واسماء المؤسسات واصحاب الهيئة الاولى ويقدمون به ، فهو ليس مشروع نظام هو نظام لان الاصل فيه سنداً للمادة ( ١٠١ ) انه نظام عام الامر الثاني سيدي الرئيس ان المؤسسات اذا ما اجتمعوا فليس اسمهم طالي التأسيس ، ما فيه

الوزراء لأنه اذا نظرت الى صدر الفقرة :

يقدم طلب تأسيس أي نقابة للعمال موقعة من قبل طالي التأسيس الى مسجل النقابات في الوزارة مرفقه ما يلي ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : هناك مجموعة من الاقتراحات بداية ما اقترحه معالي وزير العمل بشطب كلمة اصحاب العمل اينما وردت ولعلها تربط سياق معنى الفقرة ، من مع شطب كلمة اصحاب العمل ؟

موافقة .

من مع تغيير المؤسسات بطالي التأسيس ؟

لم ينجح الاقتراح .

اقتراح من الرميل استبدال كلمة النظام الداخلي لمشروع النظام الداخلي من مع الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

الفقرة ( أ ) الشيخ عبد الباقى .

السيد عبد الباقى جمر : لأين ان اقتراحهم في غير محله ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ ) ينودها كافة موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( ب ) للمجلس الكريم ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : لنسجل النقابات ان يكلف الهيئة الادارية بكتابة باقي تفاصيل

شركات اسمهم المؤسسات ، فيه النقابات اسمهم المؤسسات ، عندما يجتمعون يتخبون مجموعة للنطق باسمهم في مواجهة الكافة وفي مواجهة الغير ، هؤلاء المطلوب معرفة اسمائهم لانهم هم الذين سيتبلغون أي قرار يصدر عن المسجل ، فاذا لم يبلغ القرار اليهم سيلقى هذا القرار وبالتالي لا بد من معرفة اسمائهم وهم الهيئة الاولى المنتخبة من المؤسسات وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : بند التوضيح بما يتعلق اخي مصطفى بما يتعلق في النظام الواحد ، الدكتور مصطفى تفضل .

الدكتور مصطفى شنيكات : رأي معالي ابو عصام الى انه هناك نظام واحد صحيح ، ولكن كل منا فيه خصوصيات للهيئة العامة الحق في التعديلات ، وبالتالي حقيقة ضرورة موافقة الهيئة العامة على النظام الداخلي بشكل نهائي ، يمكن للنقابات ووزير العمل يضموا الخطوط العامة للنظام والموحد ، لكن كل مهنة وهذا موجود حقيقة في النزادي وفي الجمعيات الخيرية ، كل جمعية تستطيع ان تضيق على النظام الداخلي فيظل مشاريع ، فيعتبر حالياً هذا مشروع بعد المؤسسات يجتمعوا وشو يمكن يعملوا عليه او يضيفوا ، يعني انا اصر على كلمة مشروع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ انور تفضل .

السيد الور الحديدي : معالي الرئيس حقيقة انا غير متفق مع معالي نائب رئيس

هكذا حذروا

اضافية يراها ضرورية : انا اعتقد ان هذا النص مفتوح يمكن ان يستغل لغير غاية تسهيل مهمة تسجيل نقابات جديدة ، انا لا ارى ضرورة لهذا النص للفقرة ( ب ) كامل ، تراعي ان تشطب هذه الفقرة كاملة .

وما دام ان القانون واضح ويحدد الشروط ويحدد كيفية تسجيل النقابة لماذا نضع هذا النص والذي يمكن ان يوظف لغير مكانه .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور عبد الله النور .

معالي الرئيس .

الجواب على ما تفضل به اخي بسام وقد خطر ببالي نفس الخاطر له ، قبل ان اقر الفقرة التالية ، الفقرة التالية :

لا تسمح للمسجل ( ) مسجل النقابات على كيفية ان يتباطىء او يرفض ( ) لانه عليه ان يصدر قراره بالرفض او الايجاب ثلاثين يوم واحد ، فيه قضاء هذه المناول ، فهو ليس مطلق ، اي تلكاً منه او اي طلبات معجزة او تعطيل الحقيقة لا يوجد له مكان هنا ، لا تخاف الفقرة ( ج ) معالجتها .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( ب ) اقترح عليها الاخ بسام بالشطب ، من مع هذا ؟ لم ينجح الاقتراح .

تدبر في اللجنة القانونية بالموافقة على ( ب ) ،  
ينسحب هذه الموافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( ج ) ، موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( د ) موافقة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٤ -

١ - تعتبر النقابة قائمة بالاسم الذي سجلت به وتكتسب الشخصية الاعتبارية وتمارس بهذه الصفة جميع الاعمال النقابية المصرح لها بممارستها وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه ويقضي النظام الداخلي لها اختياراً من تاريخ :

١ - نشر قرار مسجل النقابات  
٢ - تسجيل النقابة في الجريدة الرسمية .

٢ - من تاريخ صدور قرار محكمة العدل العليا بالغاء قرار المسجل برفض تسجيل النقابة .

٣ - بعد انقضاء مدة الطعن الممنوع عليها في المادة ( ٣٠ ) من هذا القانون .

ب - على النقابة تزويد مسجل النقابات بأي تغيير او تعديل يطرأ على نظامها الداخلي وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اجرائه .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠٤ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٠٢ ) .

- الغاء الرقم ( ١٠٣ ) الوارد في متنها فقرة أ / ٣ والاستعاضة عنه بالرقم ( ١٠١ ) ليتفق التعديل وقرار اللجنة باعادة ترقيم المواد .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ ) للمجلس الكريم ؟ الاستاذ داوود .

السيد محمد داوود : من تاريخ الوارد في ( ٢ ) ، لانه فرق اعتباراً من تاريخ ( ١ ) كذا ( ٢ ) تصبح من تاريخ تاريخ .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية حول الفقرة ( أ ) مع اقتراح الاستاذ داوود . من مع هذا ؟

موافقة . معالي رئيس المجلس : الفقرة ( ب ) معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : استمرارية الاقتراح الاخ داوود ، فيه ( ٣ ) شطب كلمة ( بعد ) ، من تاريخ انتظار .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مع اقتراح معالي ابو خصنام حول الفقرة

( ب ) من مع هذا الاقتراح ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٥ - ترسل جميع المراسلات والاشعارات للنقابة الى عنوانها المسجل ويجب ان يبلغ مسجل النقابات بأي تغيير فيه خلال سبعة ايام من حدوثه ويذكر التغيير في سجل النقابات لدى مسجل النقابات والا اعتبر العنوان المسجل اصلاً قائماً .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠٥ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٠٣ ) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٦ - يجوز لمسجل النقابات الغاء شهادة تسجيل النقابة اذا ثبت له انها أصبحت غير قائمة اما لحلها اختياراً او لانها حلت وفقاً لاحكام المادة ( ١٠٤ ) من هذا القانون .

هكذا حلت لأصل



## قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠٦ موافقة بعد أولاً : إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٠٤ )

ثانياً : شطب العبارة التالية الواردة في نهاية المادة ( لأحكام المادة من هذا القانون ) والاستعاضة عنها بعبارة ( لقرار قضائي ) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٧ - يجوز حل النقابة اختيارياً بموافقة

لثلاثي أعضائها المسددین

لاشتراكهم في اجتماع غير

عادي تعقده الهيئة العامة للنقابة

لهذه الغاية دون غيرها ويتم

تصفية اسوائها وحقوقها

والتصرف بها في هذه الحالة

وفقاً لأحكام النظام الداخلي

ويجب اشعار الوزير والاتحاد

العام للنقابات بقرار الحل خلال

خمس عشرة يوماً من تاريخ

صدوره وينشر في الجريدة

الرسمية

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠٨ موافقة كما وردت بعد إعادة

ترقيمها لتصبح برقم ( ١٠٥ )

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٨ -

أ - اذا تخلفت النقابة عن تقديم اي اشعار أو

كشف أو ميزانية عمومية أو أي من

الحسابات أو المستندات التي يوجب هذا

القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه

تقديمها إلى الوزارة فتعاقب النقابة أو

من يمثلها قانوناً بغرامة لا تقل عن

خمسین ديناراً ولا تزيد على مائة دينار

ولا يجوز تخفيض الغرامة المحكوم بها

لاي سبب من الاسباب .

ب - اذا خالفت النقابة أحكام نظامها

الداخلي فعليها تصويب الوضع خلال

مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر اما بنفسها أو

بطلب من الوزارة أو الاتحاد العام

لنقابات العمال فاذا لم تقم بتصويب

الوضع خلال المدة المقررة فتحال من قبل

الوزير أو من ينوبه إلى محكمة البداية

المختصة لمحاكمتها من اجل تلك المخالفة

والمحكمة ان تقف النقابة عن العمل

خلال صدوره اقرارها في الدعوى المدنية

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠٨ موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح

برقم ( ١٠٦ )

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ )

موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( ب ) موافقة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٩ -

أ - يحق لأصحاب العمل في أي مهنة

تأسيس نقابة لهم لرعاية مصالحها في

المهنة والدفاع عنها والعمل على تقدم

أعضائها من النواحي الاقتصادية

والمهنية .

ب - تؤسس نقابة أصحاب العمل من قبل

مؤسسين لا يقل عددهم عن ثلاثين

شخصاً من أصحاب العمل في مهنة

واحدة أو في مهنة مماثلة أو مرتبطة

بعضها أو مشتركة في إنتاج واحد

وتحدد هذه المجموعات المهنية بقرار من

الوزير بالاتفاق مع ممثلي النقابة

ولصاحب العمل في أي مهنة الحق في

الانضمام إلى النقابة التي تمثل مهنته أو

الانتماء عن ذلك .

ج - يشترط في المؤسس لأي نقابة من

نقابات أصحاب العمل والعمال وفي

طالب الانتساب إليها ما يلي :

١ - أن يكون أردني الجنسية .

٢ - أن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة .

٣ - أن يكون غير محكوم بجناية أو

جذحة مخلة بالشرف والأداب

العامة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٠٩ شطب المادة ( ١٠٩ ) وإعادة

ترقيم المواد بعدها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل

حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي

الرئيس .

أنا مع بقاء هذه المادة ولكن في الفقرة

( ج ) :

يشترط في المؤسس لأي نقابة من

نقابات أصحاب العمل والعمال وفي طالب

الانتساب إليها ما يلي :

١ - أن يكون أردني الجنسية .

٢ - أن لا يقل عمره عن ( ٢٥ ) سنة .

من المفهوم أن يكون فيه المؤسسين السن

الأدنى ( ٢٥ ) سنة ، أما طالب الانتساب أعقد

أنه ابن ( ١٨ ) يجب أن يتسب لنقابه ان كان

عاملاً أو صاحب عمل في التأسيس صحيح ،

وأنا مع بقاء هذه المادة .

هكذا في النص

معالي رئيس المجلس : الأستاذ بهام  
حدادين

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الأستاذ ابراهيم زيد

الباحية الأولى :

وانسجاما مع مواد القانون رأينا شطب هذه المادة.

السيد حماد أبو جاموس : شكراً  
سيد الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ ذيب

السيد ذيب أهنس : : شكراً معالي  
الرئيس .

أنا شافيف فيه تناقض في الألفاظ في  
لمداية التسميات في هذا القانون المادة رقم (٢)

الهيئة الجهة التي تمثل أصحاب العمل  
منصوص أنه: ما يصيب تشكيل نقابات الا  
لعمال ، ثم تأتي المادة (٩٠٩) فنص على

الدكتور هاشم الدباس : شكرا معالي  
الرئيس

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس  
الجنة

السيدة رئيس اللجنة : شكرا معالي

الحقيقة هذا الشطب شطب المادة لا  
يعني أي شيء تجاه أصحاب العمل أصحاب  
عمل يعني أحدهم يجب أن يكون متنسب  
إلى أحد الجهات التالية :-

أما إن يكون متسلب الغرقة التجارة !

يعني حتم محكوم هو بالقانون ، اذا كان تاجراً لا يندرج تحت بند صناعي يجب أن ينتسب لغرفة التجارة حكماً ، والصناعي ينتسب الى غرفة الصناعة .

هذه هيئات ترفع شؤون أصحاب العمل وتذافع عن حقوق أصحاب العمل ، ضمن النظام الداخلي لغرفة التجارة أو لغرفة الصناعة يستطيع أصحاب كل مهنة بمعاملة أن يشكّلوا هيئة لهم ، الهيئات لا تشكل وفق أحكام هذا القانون ، الهيئات العائدة لأرباب العمل التي هي ضمن غرفة الصناعة والتجارة تشكل ضمن النظام الداخلي في نقاباتهم المسماة غرفة لصناعة أو غرفة التجارة ، لذلك لا داعي للنص بعد أن شطينا ما يسمى بنقابات أصحاب العمل من بداية هذا القانون وإذا رأى المجلس بكرم من ناحية شروط ليس لنا أي هدف سياسي من شطب ، لأنني شئت بعض الأخوان بكرام تكلّموا وكان هناك هدف سياسي لدى اللجنة لشطب نقابات أصحاب العمل ، إذا إدّوا أن يعرفوها وسنموها هيئة ، أريد أن أوضح ليس لدى اللجنة أي هدف سياسي في إبقاء شطب هذه المادة ، فإذا رأوا أن يعرفوها يعرفوها اسم النقابة بهذه ، أنا أرى لا بأس بكتني مع شطب هذه المادة ، وشكراً سيدي رئيس

معالي رئيس المجلس : شكراً لك،  
مستاذ عبد موسى - راجعاً إلى

بالله



السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس .

في الواقع أتساءل عن موضوع مثل نقابة المقاولين ، اسمها برضه نقابة يعني اذا نحن أصرينا هنا على شطب نقابة أصحاب العمل ربما يتأثر أيضا القانون الذي هو قانون نقابة المقاولين وكذلك نقابة المهندسين وربما نقابة المحامين ، هو التخوف والتحوط دائما اذا ينصب أنه أصحاب العمل في موضوع مجابهة العمال ، لكن مثل نقابة المقاولين هي ليست موضوعها بينها وبين العمال ، هي موضوعها بينها أيضا وبين أصحاب عمل آخرين ، فلذلك الالبقاء على هذه المادة ولو بشكل مقتصر حتى يبقى الباب مفتوح لها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور شبيكات

الدكتور مصطفى شبيكات : شكراً معالي الرئيس

حقيقة أنا أكرر القول فقط بضرورة شطب هذه المادة ، لأن من البداية لماقشنا للقانون كان هناك اتفاق في المواد الأولى على أنه موقع أصحاب العمل ليس في هذا القانون ، هناك غرفة الصناعة وهناك غرفة التجارة وهناك أيضاً تنظيمات لهم وهناك نقابات لهم ، وهذا لا يعني انتقاص من حقوقهم ، مكانهم ليس في هذا القانون عندما نتحدث هنا عن تأسيس نقابة فأنت أشركتهم في هذا القانون ، وبالتالي حقيقة شطب المادة ضروري حتى يتسجم مع بقية مواد القانون الأولى والثانية . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة : سيدي آسف أي أخذ دور أكثر من مره ، بس كلام الأخ عبد موسى لا بد من التوضيح له والتعقيب عليه ، النقابات المهنية غير عن هذه النقابات ، النقابات نوعين :-

فيه نقابات الوجوبية ، التي هي النقابات التي تأسس بمقتضى قانون مثل نقابة المقاولين والمحامين والأطباء والمهندسين وإلى آخر ذلك وهناك نقابات اختيارية عمل تطوعي ، التي هي نقابات العمال يحق للعامل الذي يعمل في المناجم أن لا يتسبب إلى نقابة العاملين في المناجم ، يحق للعامل الذي يعمل في حقل الصناعات الفولاذية أن لا يتسبب للنقابة هو يحق له الانتساب بنفس الوقت ، بينما لا يستطيع المقاول أن يكون مصنفًا وإن يأخذ عطائيات إلا اذا كان مسجلاً بنقابة المقاولين ، وكذا بالنسبة للمحامي والطبيب والصيدلي إلى آخر ذلك ، ذلك نقابات الزامية تأسس بمقتضى قانون ، هذه نقابات عمالية تؤسس أيضاً بمقتضى قانون العمل ، ولكن ليس لها قانون خاص لها نظام داخلي فقط يحكم علاقاتها بالآخرين ويحكم علاقاتها بأصحاب العمل وعلاقاتها بالاتحاد العام لنقابات العمال ، فهناك فرق كبير أخ عبد بين النقابات المهنية التي تأسس لكل واحدة قانون وبين نقابات العمال ، على كل حال زي ما ذكرت معالي الرئيس أنا مره ثانية لمانع .والا أردتم وإذا رأيت

الأغلبية أن تبقى على المادة على أن تغير النقابة بهيئة ، أنا لا أرى مانعاً من ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، من مع قرار اللجنة القانونية بشطب المادة ؟ عد الأصوات .

(٣٦) من (٤٦) وتشطب المادة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ١١٠ - لا يجوز اتفاق أموال نقابة العمال إلا في الغايات المشروعة والمتعلقة بمصلحة النقابة بما في ذلك ما يلي :-

١ - الرواتب والملاوات والنققات للموظفين العاملين فيها .

ب - نفقات ادارة النقابة بما في ذلك رسوم تدقيق حساباتها .

ج - نفقات ورسوم الدعاوى القضائية التي تقيمها النقابة أو تقام عليها اذا كانت هي أو أي عضو من أعضائها طرفاً في الدعوى وكانت من أجل تأمين أي حقوق للنقابة أو حمايتها أو كانت تتعلق بحقوق ناشئة عن علاقة عضو من أعضائها بصاحب العمل .

د - نفقات أي نزاع عمالي يتعلق بالنقابة أو بعضو من أعضائها .

هـ - تمريض الأعضاء عن أي خسارة ناشئة عن نزاع عمالي .

و - الاعانات التي تدفع لأعضاء النقابة أو لأفراد عائلاتهم بسبب الوفاة أو الشيخوخة أو المرض أو البطالة أو الحوادث التي تقع لهم .

ح - نفقات الخدمات التعليمية والاجتماعية التي تقدمها النقابة للأعضاء .

قرار اللجنة القانونية :

المادة ١١٠ موافقة بحد

أولاً : اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٠٧ )

ثانياً : اجراء التصحيح اللغوي التالي على مطلع الفقرة ( ج ) ليصبح بالنص التالي ( رسوم الدعاوى القضائية التي تقيمها النقابة أو تقام عليها ولنفقاتها ) .

معالي رئيس المجلس : بداية مقدمة المادة مع الفقرة ( أ ) وقرار اللجنة الموافقة . مطروح للمجلس الكريم ؟

موافقة .

الفقرة (ب) ، معالي وزير العمل

معالي وزير العمل : فقط أعتقد حذف كلمة ( رسوم ) ، لأن رسوم تدقيق حساباتها النقابة لا تدفع رسوم ، هي أجور سيدي .

معالي رئيس المجلس : استبدال كلمة

(رسوم) (باجون) ، إذن مع مقترح معالي وزير

العمل ، من مع قرار اللجنة مع المقترح

للقدم ؟

موافقة

هكذا حله الأصح

الفقرة (ج) مع التعديل من اللجنة القانونية ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : الدعاوى وليست الدعاوى .

السيد رئيس اللجنة : الدعاوى أنا قرأتها ، ما هم يفرغوا الشريط وما يفرغوا اللي على الورق .

معالي رئيس المجلس : إذن مع تعديل اللجنة القانونية للفقرة (ج) ، موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (د) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة (هـ) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة (و) ، موافقة ؟

موافقة .

الفقرة (ز) موافقة ؟

موافقة .

المادة ١١١ ككل ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ١١١ -

أ - يجوز لأكثر من نقابة من نقابات العمال أن تقدم بطلب إلى المسجل لتسجيل

اتحاداً مهنياً أو اتحاداً عاماً منها ، يكون له شخصية اعتبارية وتحفظ فيه كل نقابة بحقوقها الخاصة .

ويقدم الطلب بذلك بالطريقة المبينة ويوجب الاجراءات والأحكام الخاصة بكيفية تقديم طلبات تسجيل النقابة المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - يتكون الاتحاد من أعضاء النقابات أنفسهم التي يتألف منها الاتحاد ويتمتع الاتحاد بجميع الحقوق التي تتمتع بها النقابة .

ج - لكل نقابة الحق في الانضمام إلى أي اتحاد مهني أو اتحاد عام على أن تحصل على موافقة الأكثرية العادية لهيئتها العامة وأن تحيط المسجل علماً بذلك خطياً .

د - يحق للاتحاد العام لنقابات العمال وللاتحادات النقابية المهنية المسجلة الانضمام إلى أي منظمة عمالية عربية أو دولية ذات أهداف ووسائل مشروعة .

قرار اللجنة القانونية :

المادة ١١١ - إلغاء نص المادة ١١١ والامتناع عنه بالنص التالي :

أ - تشكل النقابات العمالية الاتحاد العام لنقابات العمال وتكون له شخصية اعتبارية وتحفظ فيه كل نقابة بحقوقها الخاصة .

ب - يتكون الاتحاد من أعضاء النقابات التي يتألف منها الاتحاد ويتمتع بجميع الحقوق التي تتمتع بها النقابة .

ج - يحق لنقابة أو أكثر بموافقة الاتحاد العام لنقابات العمال تشكيل اتحاد مهني على أن تحصل كل منها على موافقة الأكثرية العادية لهيئتها العامة وأن تحيط المسجل علماً بذلك خطياً .

د - يحق للاتحاد العام لنقابات العمال وللاتحادات المهنية المسجلة الانضمام إلى أي منظمة عمالية عربية أو دولية ذات أهداف ووسائل مشروعة .

هـ - تنظم شؤون الاتحاد العام والاتحادات المهنية بنظام خاص ، يصدر لهذه الغاية .

معالي رئيس المجلس : الإزالة الأفضل ارتأت اللجنة القانونية بصياغة جديدة للمادة وبقرائنها أطرح قرار اللجنة القانونية بدءاً بالفقرة (أ) ، موافقة ؟

موافقة .

الفقرة (ب) قرار اللجنة القانونية ؟

موافقة .

الفقرة (ج) قرار اللجنة القانونية ، الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

بدأت الفقرة :

يحق للنقابة أو أكثر ، وفي وسط الفقرة

تقول اتحاد مهني أقترح أن يكون اتحاد نقابي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : أولاً ، فيه أظن خطأ طباعي لأنه يحق لنقابتين أو أكثر ، النقابة لا تتوحد مع نفسها وتشكل اتحاد ، فكان أكثر من نقابة وكانت الصيغة ركيزة ، فاقترحنا أن تكون لنقابتين أو أكثر ، واعتقد أنها جاءت كخطأ طباعي هنا .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي هو القانون طويل الحقيقة ، ولا بد أن وقعت فيه أخطاء مطبعية أو نتيجة النقاشات الطويلة في اللجنة يمكن السكرتيرية نسي ، التي تحكيه الست توجان صحيح .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : بالنسبة لاقتراح الأستاذ خليل أنه قال :-

أن تكون اتحاداً نقابياً .

حقيقة المقصود بهذه الفقرة من المادة ، أن لمن المخصصة تشكل اتحاداتها كي يسجل تنسيق عملها ، نقابة العمال تضم من عمال الطبعة إلى عمال الميكانيكا إلى عمال المناجم ، وهي تنوع مهنية أغير متجانسة ، والفكرة بمن

هكذا على الأصل



هذا هو ايجاد اتحادات مهنية لمهن معينة تلي شؤون مهنتهم ، أنا أقترح أن يبقى اتحاد مهني .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم أبو زلط .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

الواقع قضية اتحاد نقابة مع أخرى لغوياً فقهاً قانونياً لا غبار عليه فلا ينتظر أن تتحد نقابتين مع ثالثة ، ويكفي أن يقال :-

كما ذهبت اليه اللجنة القانونية في فقرة ( ج ) بحق لنقابة أو أكثر .

يتحقق الاتحاد الاتحاد بينهما في هذه الصياغة ، في نهاية السطر الثاني من فقرة ( ج ) :

أن تحصل كل منهما على موافقة الأكثرية العادية .

ما المراد بلفظ العادية ؟ أريد من الأخ رئيس اللجنة من العادية ما المراد بها ؟

معالي رئيس المجلس : تفسير الأكثرية العادية للشيخ عبد المنعم .

السيد رئيس اللجنة : ما بقدر أفسر له لأنه والله لو أجب له معجم محيط ما قدرت أن أفسر له ، الشيخ عبد المنعم له مفاهيمه الخاصة ، أنا أحذر .

السيد عبد المنعم أبو زلط : يا معالي الرئيس بعد هذا الاتصال الجاهلي

معالي رئيس المجلس : رفع الرايات البيضاء ، بس تقبل تفسيري وإن شاء الله ما يكون خطأ .

السيد عبد المنعم أبو زلط : أكثره أن يكتب الأكثرية المطلقة بدل العادية ، النصف زائد واحد .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي بدي أرد عليها هذه اصطلاح قانوني ، الأكثرية العادية اصطلاح موجود في الفقه كله ، ان الأكثرية العادية تمشي والأكثرية المطلقة يعني ما فيه مشكلة أن نغير هذه .

معالي رئيس المجلس : وصلني اقتراحك يا شيخ عبد المنعم ، الأستاذ عبد الباقي تفضل .

السيد عبد الباقي جمو : يا سيدي أنا أحتج على فضيلة الشيخ أبي زلط ، لأنه يحاول أن يقلل من المترادفات في اللغة العربية ، اللغة العربية واسعة ونحن بأية كلمة نتوب عن أخرى ، ولذلك أرجوكم أنك ما تتأمر على اللغة العربية .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، سأستعمل جرسى اذا جرسك ، الأستاذ خليل .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

أسحب اقتراحي بعد توضيح الأخت توجان

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً جزيلاً .

كما أسلفت سابقاً هناك قرار صدر بتصنيف المهن والحرف والصناعات التي يحق لممارستها تكوين نقابات ، وكل نقابة عامة بمجموعة من هذه المهن تسمى النقابة العامة مثلاً النقل البري والميكانيك ، النقابة العامة للنقل الجوي والسياحة ، من هذا المطلق سيدي الرئيس اذا ألقنا المجال أن يكون فيه هناك اتحاد مهني لمجموعة من هذه النقابات ، سيكون فيه هناك خلط بين الاتحاد المهني المحدد الذي هو أصلاً قائم كنقابة عامة وبين الاتحاد العام ، لذلك اقتراحنا المحدد سيدي الرئيس هو شطب الفقرة ( ج ) المقترحة من اللجنة القانونية ، وشطب عبارة الاتحاد المهني من الفقرتين ( د / هـ ) وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : نحن نتكلم في ( ج ) الآن ، على أي حال سأطرح قرار اللجنة القانونية بداية على المجلس الكريم ، الأبعد بالنسبة للمشروع الأصلي وهذا قرار اللجنة القانوني أيضاً يخضع للتصويت ، وسأطرح الاقتراح الأبعد بالنسبة للمشروع الأصلي .

قرار اللجنة القانونية حول الفقرة ( ج ) ، من مع هذا ؟

( ٢٥ ) من ( ٤٧ ) وينجح قرار اللجنة .

الفقرة ( د ) : الشيخ عبد المنعم

السيد عبد المنعم أبو زلط : أقترح وذلك بعد موافقة الأكثرية المطلقة .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي هذا الذي يقترحه سماحة الشيخ متروك لتقدير النظام الداخلي لكل نقابة ، أو لكل اتحاد مهني أو اتحاد العام ، متروك له أن يحدد كيفية الانضمام ، ربما نقابة تفرض الهيئة الإدارية ، ربما نقابة الهيئة العامة ، وربما نقابة بطريقة أخرى والذي يراقب أو يعطي الموافقة أو عدم الموافقة للانضمام للهيئة الدولية هي السلطة التنفيذية ، اذا التسبب هذا الاتحاد أو هذه النقابة الى منظمة عالمية ذات وسائل غير مشروعة وذات أهداف غير مشروعة تلت نظرها ، المشروعية تقدرها الحكومة صاحبة الولاية العامة هي التي تقرر المشروعية ، أما الانسحاب الى منظمة دولية أو اقليمية أو عالمية هذا موضوع يحدد بالنظام الداخلي لكل نقابة أو اتحاد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : أولاً الأغلبية التي يطلبها الشيخ عبد المنعم محققة ، لأنه سواء في النظام الداخلي عوّلت الهيئة الإدارية ، أو اشترطت موافقة الهيئة العامة فهي بهذا أعطت بتحويلها الهيئة الإدارية تكون قد وافقت ، وبإمكانها إعادة محاسبة الهيئة الإدارية والانسحاب ان كم تكن موافقة ، فهي الأغلبية الديمقراطية التي يطلبها ، تتحقق بغض النظر عنها نص عليه في النظام الداخلي لكن بالنسبة لما قاله معالي أبو فيصل ، هنا القانون أعطى الحق للهيئة الاتحادات المهنية أو

هكذا حذره

الاتحاد العام للانضمام ، ولا يسقط هذا الحق الا قضائياً ، اذا ثبت لنا أن القول بأن الولاية للسلطة التنفيذية في حق قانوني ، هنا يأتي الاختلاف ، الاتحاد يقول لا هذه الأهداف مشروعة ، والحكومة تقول غير مشروعة ، الفصل عند اختلاف أي هيئة مع الحكومة هو القانون وليس السلطة التنفيذية .

معالي رئيس المجلس : معالي الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس الفقرة ( هـ ) تجيب على الأسئلة ، ( هـ ) تقول :

تنظم شؤون الاتحاد العام والاتحادات المهنية بنظام خاص .

فيه نظام خاص لها هو الذي يقرر نوع الأكثرية ونوع القرار ، النظام الذي يحدد ، الذي سيصدر فيما بعد ، ولذلك الحكمي عن الأكثرية وعن الأقلية مش مطروح أبداً .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، قرار اللجنة القانونية حول الفقرة ( د ) من مع هذا ؟ موافقة .

الفقرة ( هـ ) قرار اللجنة القانونية ، من مع هذا ؟ موافقة . المادة ككل ؟ موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ١١٣ - الحصانة بشأن الأعمال النقابية لا تعاقب أي موظف في أي نقابة للعمال أو أي عضو فيها أو اتخاذ

أي اجراءات قانونية أو قضائية بحقه بسبب اتفاق أبرم بين أعضاء النقابة بشأن أي غاية من الغايات المشروعة لنقابات العمال على أن لا يخالف الاتفاق القوانين والأنظمة المعمول بها .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١١٢ موافقة بعد أولاً : إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١٠٩ ) .

ثانياً : إلغاء عنوان المادة ( الحصانة بشأن الأعمال النقابية ) .

ثالثاً : شطب عبارة ( أو اتخاذ ) الواردة في المادة والاستعاضة عنها بعبارة ( ولا تتخذ ) .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم أبو زلط .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

اللجنة الموقرة اقترحت إلغاء عنوان المادة ( الحصانة بشأن الأعمال النقابية ) وأنا ضد هذا الالفاء ، سأطالب بإبقائه كما جاء في أصل المشروع لأنه لقد ألفنا فقهاء منذ مئات السنين على أن تبوب الأبواب وأن تذكر الفصول لكل باب ، فهذا فصلي من باب ، فوجود العنوان له يعتبر تأكيداً في الاضاح وشكراً .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية من مع هذا ؟ موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ١١٣ - مشروعية نقابات العمال :

لا تعتبر أي نقابة للعمال أنها هيئة غير مشروعة لجرد الادعاء بأن أية غاية من غاياتها تهدف الى تقييد حرية التجارة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١١٣ موافقة بعد

أولاً : إعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ١١٠ )

ثانياً : إلغاء عنوان المادة ( مشروعية نقابات العمال )

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم أبو زلط .

السيد عبد المنعم أبو زلط : العنوان أولى أن يبقى ، ثم هناك في السياق ركائز في اللغة :-

لا تعتبر أي نقابة للعمال أنها هيئة .

أقترح حذف ( أنها ) لتقرأ قراءة لغوية مستقيمة على النحو التالي :

لا تعتبر أي نقابة للعمال هيئة غير مشروعة لجرد الادعاء بأن أية غاية من غاياتها أيضاً فيه خطأ ، بأن إحدى غاياتها تهدف الى تقييد حرية التجارة .

معالي رئيس المجلس : فيه تأكيد لك يا شيخ عبد المنعم ، الأستاذ أنور الحديدي .

السيد أنور الحديدي : شكراً معالي الرئيس . أنا أقترح شطب ككل لأنها لا تعطي معنى قانونياً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : سيدي هذه المادة منقولة تماماً وحرفياً من قانون العمل الساري المفعول ، الذي هو يسمى فيما بعد القانون القديم ، نقلت كما هي ونحن نؤيد ابقاء هذه المادة حماية لنقابات العمال من التعسف .

معالي رئيس المجلس : من مع شطب المادة ؟ لم ينجح الاقتراح .

الشيخ عبد المنعم يقترح شطب كلمة ( أنها ) .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي أتمنى أن يقرأها علينا .

معالي رئيس المجلس : أقرأها يا شيخ عبد المنعم حسب ما اقترحت .

السيد عبد المنعم أبو زلط : لا تعتبر أي نقابة للعمال هيئة غير مشروعة لجرد الادعاء بأن إحدى غاياتها تهدف الى تقييد حرية التجارة .

معالي رئيس المجلس : معالي عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : يا سيدي الاقتراح الأول لاخبار عليه والثاني اعتقد أنه خاطئ ، لأن إحدى لا تشمل

مكتبة مجلس النواب



الذين وثلاثة ، ولذلك أي غاية من غاياتها واحدة أو أكثر وأفضل ، بأن أي من غاياتها وهنا تشمل واحدة أو أكثر .

معالي رئيس المجلس : لعله الأفضل بأن أي من غاياتها يا شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : تفيد معنى الاستسقاء في كل غاية باللغة ، وهو أبلغ وأفصح .

معالي رئيس المجلس : اسمح لي أن أحول اقتراحك لمعالي رئيس اللجنة القانونية مع التي تفضل فيه معالي نائب رئيس الوزراء ويدقق لنا أفضل صياغة لغوية ويستفتي مجمع اللغة العربية .

المادة ( ١١٣ ) من مع قرار اللجنة القانونية ؟  
موافقة .

السيد رئيس اللجنة : المادة كما وردت في المشروع

للمادة ١١٤ - دفاتر وسجلات نقابة العمال :  
أ - يجب على كل نقابة عمال أن تعد السجلات والدفاتر حسب الأوضاع والشروط التي يقررها الوزير .

ب - لمفتش العمل الاطلاع في أي وقت على دفاتر حسابات أي نقابة وعلى غيرها من الدفاتر والسجلات التي تحتفظ بها النقابة وعلى قوائم الأعضاء فيها كما يحق لأي موظف في النقابة وأي عضو

فيها الاطلاع على تلك الدفاتر والسجلات وعلى تلك القوائم وذلك في الأوقات المحددة في النظام الداخلي للنقابة على أن تجري تلك الاجراءات في مقر النقابة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١١٤ موافقة بعد أولاً : إعادة ترقيتها لتصبح برقم ( ١١١ ) .

ثانياً : الغاء عنوان المادة ( دفاتر وسجلات نقابة العمال ) .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ أنور الحديدي .

السيد أنور الحديدي : شكراً معالي الرئيس .

أنا أقترح أن تضاف كلمة بعد الدفاتر ، تكون السجلات والدفاتر اللازمة حسب الأوضاع والشروط في الفقرة ( أ ) .

معالي رئيس المجلس : اقتراح الأخ أنور من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية على الفقرة ( أ ) مع شطب العنوان ؟

موافقة .

الفقرة ( ب ) من مع قرار اللجنة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ١١٥ - اللجنة الإدارية للنقابة :

لا يجوز أن ينتخب أي شخص عضواً في اللجنة الإدارية لأي نقابة إلا إذا كان عاملاً أو مستخدماً لدى النقابة طيلة الوقت على سبيل التفرغ ولا يجوز انتخاب أي شخص في اللجنة إذا كان قد صدر بحقه حكم قضائي في جريمة جنائية أو في جريمة تمس الشرف والأداب العامة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١١٥ موافقة بعد :

أولاً : إعادة ترقيتها لتصبح برقم ( ١١٢ ) .  
ثانياً : الغاء عنوان المادة ( اللجنة الإدارية للنقابة ) .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة أنا لم أفهم للمادة يعني كيف يكون أعضاء الهيئة الإدارية يجب أن يكونوا عمالاً أو مستخدمين لدى النقابة نفسها ، مسجل صحيح ، شطب إذا كان عاملاً أو مستخدماً .

معالي رئيس المجلس : بدلاً عاملاً أو مستخدماً مسجلاً ، معالي الأستاذ أبو عظام

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : شكراً سيدي الرئيس .

أنا كنت بدي إتحديث لغوي ، إذا قرأت كما هي الآن مع إلي عضو في اللجنة القانونية : -

ألا إذا كان عاملاً أو مستخدماً في النقابة ، تقرأ : -

ألا إذا كان عاملاً في النقابة أو مستخدماً في النقابة .

وهو ليس الهدف ، إلا إذا كان عاملاً للمفروض تأتي هنا فاصل أو كان مستخدماً في النقابة فاصله طيلة الوقت ، حتى العامل بالمطلق صاحب حق والمستخدم في النقابة ، يعني هذه المادة فقط جاءت لتضيف مستخدمين نقابة أصحاب حق بأن يكونوا أعضاء في لجناتها الإدارية ، ولا الأصل المسجلين حكماً هم أصحاب حق هو جاء ليضيف حكماً جديداً ، إذا كان موظفاً في النقابة مستخدماً فيها هو صاحب حق أن يترشح باعتباره عاملاً أصلاً ، بعكس ذلك أصلاً هم كلهم التي مسموح لهم أن يترشحوا يجب أن يكونوا عمالاً مسجلين في النقابة ، من حيث المبدأ بنظامها الداخلي ، فهنا النص فقط جاء سيدي من أجل التحديث عن مستخدمين نقابة ، ولذلك يجب توضيحه لغوياً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ منير صبور .

السيد منير صبور : شكراً معالي الرئيس .

لما تفضل به الزميل حدادين ومع إضافة

هكذا في النص

تساؤل من المعني في طيلة الوقت هذه الملاحظة الاولى .

الملاحظة الثانية : لم يتم تعريف اللجنة الادارية في مواد التعريف في المادة ( ٢ ) بل تم تعريف الهيئة وورد في المادة ( ١٠٣ ) ايضاً نص على الهيئة الادارية ومن هنا ورد لجنة ادارية ، فما المقصود باللجنة الادارية ؟ هل هي الهيئة الادارية نفسها ، واذا كان كذلك يجب تغيير كلمة اللجنة الى الهيئة الادارية حيثما وردت في هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس هذه المادة تتحدث عن اللجنة الادارية لاية نقابة لا تتحدث عن مركز الجمع النقابات اي نقابة ، المادة تقول : -

لا يجوز ان ينتخب اي شخص عضواً في اللجنة الادارية لاي نقابة الا اذا كان عاملاً مسجلاً .

هذه كلمة مستخدماً غير واردة ، الا اذا كان عاملاً مسجلاً لدى النقابة طيلة الوقت على سبيل التفرغ .

يعني ما يجوز ان يكون متقطع تسجيله في النقابة ، والا لا ينتخب عضواً في الهيئة الادارية ، لا يجوز ان تأتي بواحد من الخارج وتنتخبه عضو هيئة ادارية وتعدن تسجيله في النقابة ، يجب ان يكون مسجل ، ولذلك ما تحدث به الزميل خليل حدادين صحيح تماماً ،

بس كلمة مستخدماً لازم تكون مسجلاً ، الآن طيلة الوقت على سبيل التفرغ هذه ما لها معنى واضح ، فاذا ارتأيت سيدي الرئيس لغوياً منذ تسجيله على سبيل التفرغ ، لغوياً يعني ، هو عضو منذ تسجيله فهذا يحل كل الاشكالات .

معالي رئيس المجلس : انت تؤيد الزميل حدادين بشطب كلمة عاملاً او مستخدماً واستبدالها مسجلاً .

الدكتور عبد الله النصور : او عاملاً مسجلاً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة وضح معالي ابو عصام بالهدف الى المادة ، ولكن صياغة المادة في المشروع لم تكن موفقة حقيقة ، الاقتراح اللي تفضل فيه خليل حدادين اقتراح معقول ، وايضاً استطراداً له كلام ابو زهير معقول جداً ، اذا ووفق على اقتراح الاخ خليل :  
الا اذا مسجلاً في النقابة .

يجب ان تشطب طيلة الوقت على سبيل التفرغ ، لا يصبح لها مكان ولا يصبح لها معنى ، لكن اللي تفضل فيه معالي ابو عصام من أنه قصد هذا النص :

أن يكون العامل الذي يعمل في إدارة النقابة .

يعني ممكن نقابة عندها مركز في عمان ومراكز في الكرك زاربد والمفرق ويكون فيها موظفين لإدارة النقابة ، يعني يكون فيها رئيس ديوان او يكون فيها مدير فرع أو كلاً ، هذا الشخص مش شرط يكون عضو في الهيئة الادارية ، ممكن لبييه هي مستخدم بالأجرة ، فقصد المشرع هنا أن يكون هذا الشخص يحق له أن يكون بعضوية النقابة وان يترشح ايضاً للهيئة الادارية ، حقيقة ممكن أن تتركه للنظام الداخلي اذا أقتع معالي ابو عصام بذلك ، النظام الداخلي للنقابة يستطيع أن يجعل من هذا الشخص عاملاً وبعد ذلك اذا تم التصفية على اقتراح الأستاذ خليل حدادين وتكميله له اقتراح ابو زهير نمشي المادة بعد الاقتراح .

معالي رئيس المجلس : معالي الأستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : ياسيدي أنا لما تحدثت لم أكن مطلعاً على المادة القديمة ، فجاءت المادة القديمة التي تحدثت بما قلت بالفاصلة ، ولأقرأ المادة المعمول بها حالياً :

لايجوز أن ينتخب لعضوية اللجنة الادارية إلا الأشخاص الذين يكونون عمالاً .

ما فيه كلمة مسجلين فاصلة .

أو مستخدمين طيلة الوقت في نقابة العمال .

وهو نفس النص الجديد ، يعني :-

أنت عندك نقابة عمال النقل البري والميكانيك ولها عيادة صحية هل موظفي العيادة الصحية عندها أصحاب حق في هذه النقابة أو يذهبوا الى نقابة العمال العاملين في الصحة .

هذه المادة جاءت لتقول :-

كل العاملين في النقابة المستخدمين فيها أعضاء فيها .

بفض النظر عن مهنتهم ، ولذلك لهم حق أن يكونوا أعضاء في هيئتها الإدارية .

أو مستخدمين طيلة الوقت ، بمعنى آخر مش ( Bart time ) مش وقت جزئي بالتفرغ ، طيلة الوقت في نقابة العمال ، ولا يجوز لمن صدرت بحقهم أحكام جنائية فالتص المقصود به المستخدمين في النقابة ، لو وضعت فاصله بعد عاملاً لحل الإشكال كاملاً في هذا النص وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : أقترح أن نضع النص اللي في القانون القديم نفسه ، تأتي بهذا النص اللي قرأه ونضعه محل الفقرة لأنها فعلاً متداخلة وغير واضحة سيدي .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : هذا النص لا غبار عليه ، لأن العامل هذا غير المستخدم ،

هكذا  
مجلس النواب



والمستخدم العامل وليس هناك المستخدم معطوفاً على العامل لأنه هذا أو الا اذا كان عاملاً هذا انتهى ، او مستخدماً لدى النقابة ، العامل هاهنا غير المستخدم ، المستخدم طيلة الوقت على سبيل التفرغ مثل ما قال ابو عصام ، اما يكون مستخدم ( Bart Time ) انما هو مستخدم موظف ، ولذلك النص مستقيم ولا يحتاج الى تعريف .

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة ما كنت ارد ان اقله ذهب اليه معالي الشيخ عبد الباقي جمو واعتقد ان السطر الثاني يوضح ان مستخدماً معطوفاً على طيلة الوقت يعني هنا حدد شروط المستخدم والا مع الابقاء عليها .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : الأساس في هذه المادة انها تريد ان تحمي الهيئة الادارية من ان يخرقها آخرون ، لا علاقة لهم بالعمال وقضاياهم ويصيحوا هم اسباب على هذا الحق ، فلهذا جاء التعريف للفتين :-

العامل في النقابة ، والمستخدم في النقابة .

اي ان المستخدم يصبح عضو تلقائياً ، لكن الصياغة هنا تأتي ضعيفة عندما نقول

عاملاً او مستخدماً اما ان تعطف عاملاً على مستخدماً وتصبح عاملاً او مستخدماً ، يعني عاملاً في النقابة او مستخدماً فيها هكذا قد تفهم بالصيغة الضعيفة ، وايضاً عاملاً قد تفهم انها قد تصف انه عامل وليس عاطل عن العمل مثلاً ، فقد يكون العضو المسجل قد تعطل عن العمل ، لكن في بعض المهن لا تسقط عنه العضوية اثناء تعطله عن العمل وتحفظ حقوقه لانه تعطل عن العمل بسبب ظرف معين ، لكن حقه النقابي لا يسقط ، فالصيغة الافضل والاسلم هي ان نقول :-

ان يكون عاملاً مسجلاً في النقابة .

لانه مش اي عامل ، فيه عامل في نقابة ثانية لا يأتي ويترشح في هذه النقابة ، فالتحديد واجب عاملاً مسجلاً في النقابة او مستخدماً الى آخر الفقرة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة انا استمعت لاراء جميع الزملاء واتني اثني على اقتراح سماحة الشيخ عبد الباقي ، ان هذا النص متكامل وهو توضيحي حقيقة ، بالنسبة لما تفضلت به الزميلة بأنه مسجلاً ، حقيقة لأي نقابة الا اذا كان عاملاً او مستخدماً لدى النقابة ، ما فيه واحد من النقابات الثانية سوف يأتي ، بالنسبة الى اول عطف هذه لها مدلول قانوني ، هناك فيه

مستخدمين يمكن يكون مستشار لعدة جهات ، هذا بله يكون المستخدم الذي يحق له ان ينتخب في هذه النقابة ان يكون طيلة الوقت متفرغاً فيها ، ولذلك ابقاء النص كما ورد في المشروع ووافق اللجنة القانونية كاملاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً : الدكتور الشخانة .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : شكراً معالي الرئيس .

انا افهم من هذا النص يتكلم عن لجنة ادارية للنقابة ولا يتكلم عن هيئة ادارية للنقابة ، وبالتالي هذه اللجنة الادارية هي مكونة من المستخدمين في نقابة ما ، وليس من اعضاء هذه النقابة او تلك يعني اذا كان فرضاً نقابة السواقين على سبيل المثال ولدى نقابة السواقين موظفين ، هم ليسوا بالضرورة ان يكونوا سواقين وبالتالي مجموعة من الموظفين الذين يعملون في هذه النقابة يشكلون لجنة ادارية ، وهذه مختلفة كثيراً عن الهيئة الادارية للنقابة فالحديث عن شيء آخر وهؤلاء الموظفين الذين يعملون في هذه النقابة هم ليسوا اعضاء في النقابة وليسوا مسجلين بها ، لذلك الحديث عن قضية أخرى لها اسم مختلف ، اللجنة الادارية للنقابة وليس هيئة ادارية للنقابة .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ما ذهب اليه الدكتور عبد

الحافظ بعيد ، وليس هو المقصود من هذا النص في المشروع ، يمكن يعني تغيير اللجنة بالهيئة كما ذكر الاخ منير ، يمكن يكون مناسب وتنسجم النص مع بعضها ، والمقصود به الهيئة الادارية للنقابة ، هذا كلام متفق عليه ، اما حتى لخلص من النقاش ومش شايف احد داخل ضد فلسفة المادة اصلاً لذلك موضوع صياغة ، موضوع الصياغة معالي الرئيس نستطيع ان نخلص منه كلنا نقدر لصيغ المادة بشكل يبعد اللبس والغموض ، فنقول :

لا يجوز ان ينتخب اي شخص عضواً في الهيئة الادارية لأي نقابة الا اذا كان عاملاً مسجلاً فيها او مستخدماً لديها طيلة الوقت على سبيل التفرغ الى اخر المادة .

معالي رئيس المجلس : هناك مجموعة من الاقتراحات وان اتتبعتم في اقتراح معالي رئيس اللجنة القانونية ساطرحة ، الشيخ عبد المنعم تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زلط : اترح ان تصبح صياغة المادة على النحو التالي :

لا يجوز انتخاب عضو في اللجنة الادارية لأي نقابة الا اذا كان عاملاً او مستخدماً لدى النقابة ومتفرغاً مدة اثنائها ثلاث سنوات .

معالي رئيس المجلس : شيخ عبد الله السور تفضل .

الدكتور عبد الله السور : شكراً وكثر الله خيرك وشكراً على القلب ، في صيغة

هكذا من النص

ثلاثة من التعاريف رجاء هذا قانون طويل ، وفي صفحة ثلاثة تتحدث عن الهيئة الادارية ولا تتحدث عن اللجنة الادارية ، لا يوجد حديث في هذا القانون عن لجنة ادارية ، ولذلك تعبير هيئة كما تفضل رئيس اللجنة متوجب مش خباري يعني ، لانه وافقنا عليها في التعاريف .

الامر الثاني يا سيدي الرئيس هذه المادة تتحدث عن هيئة النقابة ، نفرض مثل نقابة عمال الميكانيك وعمال الافران وهيئة الادارية مش هيئة المقر اللي مثلاً مستأجرين عمارة مش هذا المقصود ، مقصود هيئة ادارة نقابة عمال الخازن على سبيل المثال ، هذه اول مره يرد حديث من يحق له ان يكون عضو في الهيئة الادارية ، مين يحق له ان يكون عضو في الهيئة الادارية ، لا توجد ولا مادة حكى فيها الا الان هذه اول مره ، لذلك ان نقول ان هذه مقصود فيها نفس النقابة ، ويشغل فيها ومستخدم عندها ليس مقصوداً ، المقصود المسجل في النقابة الان يدل على ذلك تفسيري وهو الصحيح في الآخر يقول :-

لا يجوز اذا كان قد صدر بحقه حكم قضائي في جريمة جنائية او في جريمة تمس الشرف والاداب العامة .

مش مقصود مستخدم النقابة ، المقصود عضو الهيئة الادارية في أي نقابة ، ولذلك التعديل يجب ان يستهدف هذا ، واعود الى ان تعديل الاخ حدادين بنحسب وجهة نظري ، مع الادخال اللي ادخله معالي رئيس اللجنة كلمة

الهيئة بدل اللجنة هو الشيء الصحيح وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة .

الدكتور احمد القضاة : معالي الرئيس اعتقد ان المادة جاءت واضحة وشاملة وجامعة ولا ادري لماذا يصبر الزملاء على اضافة كلمة عامل مسجل ؟ فهل يستطيع اي عامل ان يأتي من خارج النقابة ويقول انا لي حق الانتخاب ، لا يستطيع ، اذن كلمة تسجيل هي تحصيل حاصل ، وكما قيل فان كلمة مستخدم اضافت حكماً جديداً ، من اجل ان يحق للموظفين العاملين في النقابة ان يكون لهم حق الانتخاب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً ، الحقيقة ان التعديل الذي عدله الاخ رئيس اللجنة تعديل جيد ، عضواً مسجلاً فيها الحقيقة هذا جيد ، لانه كلمة عامل معرفة في بداية القانون وارجو الرجوع اليها .

الناحية الثانية انا اقترح ان تفصل هذه المادة الى ( أ / ب ) ، ( أ ) اللي هي الصلر والثانية اللي هي العقوبات :

انه ما ينتخب بسبب حكم قضائي .

يجب ان تكون ( ب ) لوحدها ، فتكون المادة اوضح بهذا الشكل .

معالي رئيس المجلس : الدكتور شيكات تفضل .

الدكتور مصطفى شيكات : شكراً معالي الرئيس .

الاحصل في عضوية اي هيئة ادارية ان يكون مسجل فيها ، وبالتالي انا استغرب حتى كلمة مستخدم لدى النقابة ، اذا كان غير مسجل فيها في هذا النقابة لا يحق له ، لانه اي هيئة مؤسسين لاي نقابة المفروض من خلالها يصير الهيئة الادارية ، وبالتالي كلمة عاملاً مسجلاً لديها ، يعني هذه الفقرة هي شروط عضوية الهيئة الادارية ، عامل مسجل غير محكوم بجناية او الى آخره ، شروط ان يكون عضو هيئة ادارية وبالتالي اعتقد او مستخدماً لدى النقابة ، هو ان هذا المستخدم اذا ما هو مسجل فيها لا يحق له ، وطالما نلزم في قانون فقط :

لا يجوز ان ينتخب أي شخص عضواً في الهيئة الادارية لأي نقابة الا اذا كان عاملاً مسجلاً فيها .

يمكن ان تضع شرط آخر ، صار له سنة مسجل ، شروط عضو الهيئة الادارية هذه النقطة هي شروط عضو الهيئة الادارية ، عاملاً مسجلاً فيها ومضت على عضويته سنة كاملة وثانياً غير محكوم بجناية الى آخره .

اما قضية او مستخدماً حقيقة فيها التباس كبير يعني .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاقتراحات موجودة وهناك العديد منها ، سأذكر الاقتراحات أولاً ثم اطرحها للتصويت .

اقتراح معالي رئيس اللجنة القانونية ، وهناك اقتراح من الشيخ عبد المنعم ابو زنت وهناك اقتراح من الاخ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : اضمه لاقتراح رئيس اللجنة .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، ونحن متفقين على استبدال كلمة اللجنة بهيئة اينما وردت .

اقتراح الشيخ عبد المنعم لانه الابهذ ومغير الدنيا كله ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

اقتراح معالي رئيس اللجنة القانونية ، موافقين على شطب العنوان ؟

موافقة .

موافقين على استبدال كلمة اللجنة اينما وردت ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة : لا يجوز ان ينتخب اي شخص عضواً في الهيئة الادارية لأي نقابة الا اذا كان عاملاً مسجلاً لديها او مستخدماً فيها طيلة الوقت على سبيل التفرغ ولا يجوز انتخاب اي شخص في الهيئة اذا كان قد صدر بحقه حكم الى آخر المادة .

معالي رئيس المجلس : من مع هذا الاقتراح ؟

موافقة اكثرية .

هذه هي الاصل



السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١٦- للنقابة العامة ان تفتح فروعاً لها في جميع أنحاء المملكة ، ويحدد النظام الداخلي للنقابة العلاقة بينها وبين فروعها وبينها وبين الاتحاد العام لنقابات العمال .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١١٦-

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١١٣) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الحافظ الشخانة .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : معالي الرئيس انا اقترح شطب هذه المادة ، لانه منصوص عليها في المادة (١٠٠) فقرة (ب) وقد وافقنا عليها ، لاني اريد ان اذكر زملائي ان هناك نص واضح يعني بهذا الغرض :-

المادة (١٠٠) فقرة ( ب ) :

للقابة فتح فروع لها في المملكة وتحديد الاحكام والاجراءات المتعلقة بالعلاقة بين النقابة وفروعها بموجب نظامها الداخلي .

وهذا يعني بالغرض ، فتأتي هذه المادة تكراراً لما ورد في الفقرة (ب) اقترح شطب هذه المادة :

معالي رئيس المجلس : دولة الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري : معالي الرئيس ممكن استفسر من رئيس اللجنة القانونية في نهاية الفقرة ، لماذا وضعت ( وبينها وبين الاتحاد العام لنقابات العمال ) ؟ يعني هذا امر بين النقابة وفروعها في المحافظات .

ولماذا النظام الداخلي حشر هذا الامر بينها وبين الاتحاد العام لنقابات العمال ؟ برأيي ان تشطب هذه الفقرة .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي هو مبرر بقاء هذه المادة والا تشطب كما قال الدكتور عبد الحافظ ان تشطب كل المادة ، مبرر بقاءها انها حددت كيف العلاقة بين النقابة وبين الاتحاد العام ، لانه قال :-

ويحدد النظام الداخلي للنقابة العلاقة بينها .

عائدة على النقابة . وبين فروعها .

وهذا ذكر في المادة (١٠٠) فقرة (ب) ، وبينها ( أي النقابة ) وبين الاتحاد العام لنقابات العمال .

حقيقة في المادة (١٠٠) ما كان مبرر نقابات العمال ، بعد ذلك امسنا اتحاد نقابات العمال ، وبالتالي يجب على ان ينص النظام الداخلي لكل نقابة على تحديد كيفية العلاقة بين النقابة وبين الاتحاد العام ارجو ان يكون ذلك واضحاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : بداية من مع استبدال كلمة النقابة العامة بالنقابة ؟

موافقة .

اذن قرار اللجنة القانونية مع اللي ادخل ، من مع قرارها ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١٧- حل نقابة العمال اختيارياً :

يجوز حل النقابة بصورة اختيارية وتصفيه اموالها بقرار تصدره هيئتها العامة طبقاً لنظامها الداخلي وموافقة ثلثي اعضائها المسجلين فيها على الاقل ويجب اشعار الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الحل .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١١٧- الغاء المادة واعادة ترقيم المواد بعدها .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية لانها مكررة من مع قرارها ؟ موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١٨- حل نقابة العمال لاعمال غير مشروعة .

معالي رئيس المجلس : انت طلبت شطب المادة كلها ، الان تطلب تفصيلاً داخل المادة هل ما زال اقتراحك شطب المادة ؟

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : لا يا سيدي انا سحبت الاقتراح ، لكن ان بقيت المادة ان يكون النص للنقابة وليست للنقابة العامة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي تفضل .

السيد عبد الباقي جمو : لو ان المجلس وافق على شطب الفقرة (ب) ، لان المادة (١١٦) اوسع واشمل وتفي بالغاية ، ولذلك انا اقترح شطب الفقرة (ب) من المادة (١٠٠) . معالي رئيس المجلس : ما نقدر نحن في المادة (١١٦) يا شيخ .

السيد عبد الباقي جمو : قبل ما نصوت على القانون .

معالي رئيس المجلس : لا يا سيدي في نهاية القانون ممكن ان تعود للبحث في أي مادة .

السيد عبد الباقي جمو : المادة (١١٦) تفي بالغاية .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك اقتراحين ، اقتراح شطب اخر المادة التي هي بينها وبين الاتحاد العام لنقابات العمال ، والاقتراح الثاني وهو يا اخ عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : يا سيدي بذل للنقابة العامة ، للنقابة بدون كلمة العامة .

هكذا  
مجلس  
النواب

- أ - للوزير ان يتقدم بدعوى الى محكمة البداية طالباً فيها حل اي نقابة في اي من الحالات التالية :
- ١ - اذا ارتكبت اي مخالفة لاحكام هذا القانون على ان يكون قد وجه انذاراً خطياً للنقابة قبل تقديم الدعوى طالباً فيه منها ازالة المخالفة خلال المدة التي يحددها لها ولكنها لم تستجب للطلب .
- ٢ - التحريض على ترك او الامتناع عنه او الاعتصام او التظاهر في الحالات التي يحظر فيها القيام بهذه الاعمال بمقتضى هذا القانون وسائر التشريعات المعمول بها .
- ٣ - استعمال القوة او العنف او التهديد او التدابير غير المشروعة في الاعتداء او الشروع في الاعتداء على حق الغير في العمل او في حق آخر من حقوقه .
- ب - يجوز استئناف قرار محكمة البداية بحل النقابة الى محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تفهيمه اذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه اذا كان بمثابة الوجاهي ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعياً .
- قرار اللجنة القانونية
- المادة ١١٨ - موافقة بعد :-

أولاً : اعادة ترقيم المادة لتصبح برقم (١١٤) .

ثانياً : الغاء العنوان الوارد في مطلع المادة .

ثالثاً : الغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) واعادة ترقيم البنود بعده بحيث يصبح البند (٣) (٢) .

وهناك مخالفات معالي الرئيس على هذه المادة :

مخالفة مقدمة من النواب الموقعين بأدناه على قرار الاغلبية المتضمن شطب الفقرة ٢ من البند أ من المادة ١١٨ من مشروع قانون العمل

المخالفة

مع الاحترام لرأي الاغلبية التي رأت شطب الفقرة (٢) من البند ( أ ) من المادة (١١٨) من مشروع قانون العمل ، ذلك أن وجود هذه الفقرة أمر ضروري حتى يتم تنظيم العمل النقابي ، وحتى تكون النقابات متفقة مع القوانين والأنظمة السائدة في تصرفاتها ، وبما أن المادة (١١٨) لم تعط الوزير حق حل النقابة بقرار اداري منه ، وإنما بدعوى يتقدم بها الى محكمة البداية ، والمحكمة صاحبة الولاية العامة في هذا الأمر وهي التي تقدر ما اذا كانت النقابة مخالفة فعلاً أم لا ، واللجوء الى القضاء هو خير من اتخاذ قرار اداري متعسف ، بل ان اللجوء الى المحكمة هو أمر مستحب وديمقراطي ، لذلك نرى أن بقاء الفقرة (٢) من البند (أ) من المادة (١١٨) هو أمر ضروري

ومتفق مع روح المشروع ، ولا نرى أن ما ذهبت اليه الاغلبية المحترمة في مكانها .

أصحاب السماحة والمعالي والسعادة النواب

عضو مخالف  
عبد الهادي الجالي

عضو مخالف  
عبد الباقي جمو

عضو مخالف / رئيس اللجنة  
عبد الكريم الدخمي

عضو مخالف  
مفلح الرحيمي

عضو مخالف  
عبد الرؤوف الروابدة

عضو مخالف  
عبد الوهاب

عضو مخالف  
د. هاني حجازين

١٩٩٥/٦/١١

معالي رئيس المجلس : اذن المخالفة لغايات ابقاء الفقرة (٢) كما هي في الاصلي ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : ارجو ان اضيف سيدي الرئيس ، انه ليس في هذا النص ما يمنع العمال من التوقف عن العمل ، وهنا للمنع هو التوقف خلافاً لاحكام هذا القانون لان هناك اساليب للوصول الى حقوق العامل لا تبدأ بالتوقف عن العمل ، فهناك اساليب كثيرة ينص عليها قانون العمل ، كيف يمارس العمال الوصول الى التوقف عن العمل ، ولذلك التوقف ابتداء هو الذي يطلب التصدي له ، اما وبعد ان تستنفذ كافة الوسائل

الواردة في القانون يبقى حق العامل ، ومن هنا جاء النص الذي يحظر فيها القيام بهذا العمل بمقتضى هذا القانون وتشريعات المعمول بها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة استغرب انا طلب شطب البند (٢) من الفقرة ( أ ) ، ما دام ان الحق والسلطة التقديرية الى القضاء وهو مقرر لدينا ، وهو صاحب القرار في تطبيق القانون وفي تحليل حق وتصويب ان كان اي وضع ، انا مع بقاء الفقرة (٢) لان قرار السلطة التقديرية للقضاء في هذا الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

في بداية الفقرة ( أ ) : للوزير ان يتقدم بدعوى الى محكمة البداية طالباً فيها حل اي نقابة في اي من الحالات التالية :

انا اعتقد ان بعض النقابات العمالية تضم آلاف من العمال ، وهم يكرهوا قد اتخبروا هيئة ادارية لهم

هكذا حذرين



في البند (١) :

إذا خالفت الهيئة الإدارية ، الوزير يطلب حل النقابة أنا اعتقد ويجب ان تكون الفقرة حل الهيئة الادارية وليس كل النقابة هذا أولاً .

ثانياً : أنا مع شطب البند (٢) .

معالي رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : أؤيد ما ذهب اليه الاخ اخوارشيدة ، لان معالي وزير العمل يطلب من محكمة البداية في حالة توفر الشروط ان يحل النقابة ، وما دام ان القضية بيد القضاء فإذن الامر مهتوت فيه من ناحية قضائية ، ولا ارى خیاراً على ابقاء هذه الفقرة في هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : حقيقة في هذه الحالات رئيس او مقرر اللجنة يدافع عن قرار اللجنة بس لانه هو مخالف فيجب ان يدافع لنفسه عن القرار الاصلي .

السيد رئيس اللجنة : وسأدافع ايضاً عن قرار اللجنة رغم اني مخالف .

السيدة توجان فيصل : بس منطق المؤمن في الحلف يختلف .

أولاً : اذا كان الهدف أننا سنأخذهم الى المحكمة ونحاول ان نحل هذه النقابة وفي النهاية أنا مع الاستاذ خليل في حل الهيئة الادارية لانه فعلاً احياناً الهيئة العامة وفي

(٩٩٪) من الحالات ، الهيئة العاملة تأخذ قرارات هذه قرار الهيئة الادارية ، ففي هذه الحالة هي حل الهيئة الادارية للنقابة ، ولضع مادة لحل النقابة في ظروف انها ما عادت عاملة او اي بند اخر ، لكن هذه الهيئة الادارية .

اما اذا قيل كما قال معالي ابو عصام لانها اذا خرقت القانون ، البند (١) من نفس (أ) تقول :-

اذا ارتكبت اي مخالفة لاحكام هذا القانون .

فقد نص على المخالفة لاحكام هذا القانون ، انما وعندما تأتي مادة ثانية اضافة الى الاولى وبعدها مباشرة ، وبعد ان قيل :

الذي يخالف القانون ترفع عليه قضية بالحل .

فثاني الثانية وتنص حرفياً على التحريض على ترك العمل او الامتناع عليه او الاعتصام او التظاهر ، عندما تنص على هذه ، فهذه وكأنها قد صيغت جرائم ، وهي ليست جرائم وهي من حق النقابات الممارسة ، فاذا مورست بما يخالف احكام هذا القانون فقد غطيت في الفقرة (١) ، والا فمورست بحق مشروع .

نحن هنا اقول ان الحلف ضروري جداً ، مجرد تحديدها اسماً هي تصنيفها في حقل الجرائم .

معالي رئيس المجلس : نحن بين رأيين لا ثالث لهما ، هناك رأي يقول بشطب الفقرة

(٢) ، وهناك رأي آخر يصبر على ابقاء الفقرة (٢) ، الدكتور شنيكات تفضل .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

اعتقد انه سيطر مسيطر على رقاب النقابات ، لانه الكثير منها سوف تناسب على النوايا ، كلمة التحريض كلمة واسعة ، وبالتالي حقيقة راح تحرم كثير من النقابات من المطالبة بحقوقها ، الاعتصام والتظاهر ايضاً حقوق عمالية لكن مشروطة ضمن احكام القانون ، الفقرة (١) اكدت اذا خالفت احكام القانون ، فهذه الفقرة لغو زائد بالاضافة الى انها سيف مسيطر على رقاب النقابات ، واعتقد فيه قانون عصري وحضاري وديمقراطي ، هذه الفقرة لقيض للديمقراطية ولقيض لحقوق العمال لانه سوف تناسب النقابات على النوايا في كثير منها ، وسوف تستغل سياسياً بشكل أو بآخر ، أنا حقيقة اتفق كلياً مع اللجنة القانونية بشطب هذه الفقرة .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الميمم ابو زلط .

السيد عبد الميمم ابو زلط : بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

البند (٢) الثاني (٢) من الفقرة (أ) في الحقيقة فيها التمسك وأنا مع الزميل النائب الدكتور مصطفى فيما ذهب اليه ، فلو ان احدة النقباء قرأ على منسج من عمال واعضاء النقابة قول الرسول عليه الصلاة والسلام

( اعطوا الاجير اجره قبل ان يجف عرقه ) .

لفسر ذلك تفسيراً عرفياً بأنه تحريض ، ومن ثم تحال القضية الى المحكمة لحل النقابة ، لذلك انادي مع اخوتي النواب الذين نادوا قبلي بشطب البند ( الثاني ) تحقيقاً لمبدأ الشورى والعدالة في اخواننا العمال وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة يعني اجد ان هذه المادة تحتوي على امور لا ينعها القانون ما يمنع من الاعتصام ؟

يعني نحن نرى في الدول الاخرى يعضوا خيامهم امام رئاسة الوزراء ويقعدوا ايام وهم معتصمون .

لكن المادة (٣) قالت استعمال العنف صحيح ، العمال والنقابة اذا استعملت القوة او العنف هذا هو الامر الخطور ، لكن استعمال اعتصامات ومسيرات وما فيها عتب ، الحقيقة لا يجرمها اي قانون في العالم ، فلماذا نحرّم على عمالنا استعمال هذا الحق ، ولذلك ارى ان تشطب هذا البند زكفني بالبند (٣) وراها والبند (١) قبلها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : حديثي بمرور الله صلى الله عليه

هكذا هم لاصح

وسلم وبخاصة اعطوا الأجير أجره لا يُسبى تفسيرها إلا من لا يستحق ان يكون انسان سوياً وإطلاق الغمر واللمز بين حيناً وآخر يستحق محاكمة ، لان هذا الغمر موجه للمحاكمة ، لانها هي التي تقدر فيما اذا كان هذا التصرف فيه ظلم ام لا ، هذا القرار ليس بيد السلطة السياسية هذا القرار بيد القضاء ، فان تعسفت السلطة في التفسير فاللجنة بيد القضاء العادل .

الأمر الآخر لا يجوز تسييس هذه المادة ، فالاحتصاص حق من حقوق الناس ، لا يناقش فيه احد ، وان كان في بعض الدول يرى انهم على باب الرئاسة فعلى باب رئاسة الوزراء في الاردن اعتصم الكثيرون ، واستقبلوا احسن استقبال ، فان كان لغيراً فخر فليسجل لنا ، اما ان يكون الاحتصاص امتناعاً عن العمل وتوقيفاً لمجلة الاقتصاد فيجب ان يكون منضبطاً بالقانون ترك العمل والاحتصاص اثناء القيام بالعمل هو خروج على القانون لان القانون وضع اسلوباً لوصول العامل الى حقه بدءاً في التوقف ونهاية المحكمة ، هذا الذي نتحدث عنه المادة ولا نتحدث عن الجوانب السياسية ، فارجو ان لا ينقل الحديث في قانون العمل الى الحديث عن الرأي والرأي الآخر والقوانين السياسية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة يجب ان نوضح وجه نظر اغلبية اللجنة رغم ان عدد منهم تحدث والا مخالف ،

وجهة نظرهم كان فيه تخوف من انه يأتي اي وزير عمل بصورة متعسفة ويتقدم بدعوى ، وكان المحكمة ستتقبل هذه الدعوى وستحكم بحل النقابة لجرد ان وزيراً قدم طعناً بنقابة معينة لحلها ، المحكمة تحتاج الى بيانات واللىجاء الى المحكمة خير وسيلة ديمقراطية ، لان المحكمة ولاية عامة وهي التي ائتمناها جميعاً للمحافظة على حقوقنا وعلى أيضاً القضاء بيننا وبين السلطة التنفيذية عندما تصدر القرار يعتقد المتضرر بأنه قرار خاطئ لعطيه حق الطعن .

ثانياً : القانون المعمول به ، به مواد خطيرة جداً لحل النقابات واقرأ على سبيل المثال ليس الحصر فقط :- الفقرة (٣) من القانون المعمول به التي تقول :-

يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير حل اية نقابة بمقتضيات الأمن والسلامة العامة ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن .

وهذا نص عرفي تماماً وغير وارد في مشروع القانون الذي بين ايدينا ، ولكنني اريد ان اسأل تاريخياً ، انا على حد علمي لم يسبق للحكومة ان حلت نقابة بقرار مجلس الوزراء تحت هذه الحجة ، وكانت تستطيع ان تتحجج ولو بالخطأ ، تحت هذه الحجة لانها قرارها قطعي وغير قابل للطعن ، ولكن انا اعلم تاريخياً لم يستخدم هذا النص ، ولو كان هناك تعسف لاستعمل هذا النص ، الا اذا احد يصبح لي ويقول لي في التاريخ الفلاني .

لم يضمن المشروع ولم يضمن قرار اللجنة القانونية اي مادة متعسفة مثل هذه

للادة ، ما دام الامر اللجوء الى المحاكم فمرجياً بالمحاكم وكلنا في ساحة القضاء متساوون وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة نظام السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : نقطة نظام ، لان النظام يقول ان رئيس اللجنة يدافع عن قرار اللجنة وهذا لم يكن دفاع ، كان طعن في قرار اللجنة لانه قال :

وكان المحكمة سوف تنظر .

وكان نحن مش عارفين هذا الكلام ، ومعنا مش مبرر اصلاً لقرارنا ، فهو كان طعن في القرار وليس دفاع عنه .

اريد ان اقول ان هذا البند ورغم ما قاله ابو عصام ، هذا البند سياسي .

معالي رئيس المجلس : تصوري انت انتقلت من نقطة النظام الان .

السيدة توجان فيصل : ما هو يجب ان امحو اثر هذا الطعن وهذا حقنا .

معالي رئيس المجلس : حثك ، ولكنك دخلت عليه بنقطة نظام .

السيدة توجان فيصل : حقيقة هو سياسي ونحن الواقع نعرف انه موضوع النقابات بالذات تم اختراقه سياسياً بفترات غياب الديمقراطية ، القول بغير هذا هو مجفأة لحقيقة واضحة ، واستعملت لعل مواد تعسفية بحيث لم تستعمل كانت فيه نقابات مختلقة

بهيئاتها الادارية فلنأتي ونقل هذه المادة حتى قضائياً عندما يتدخل بهذا الشكل لاهداف سياسية يتم التدخل بأكثر من منفذ نحن في جلسة الحريات العامة القادمة ساقدم لكم بيانات الاختراق السياسي لا يوفر احد ، الاختراق السياسي يصل الى القضاء اصلاً ، فيجب ان نمنح المواد ذات الخلفية السياسية من قانون عمل وعمال لا اكثر .

معالي رئيس المجلس : السادة الزملاء اذا كان بدنا تستمر في هذا النقاش ، والنقاش لا جديد سوى وجهة نظر من وجهتي نظر ، وجهة نظر تقول :

بإبقاء فقرة (٢) .

وجهة نظر تصر على شطب الفقرة (٢) ، اذا كان فيه وجهات نظر جديدة ساسعها ، كان القضية مع ابقائها او مع شطبها ارجوكم سمعنا بما فيه الكفاية ، الدكتور مصطفى شنيكات ارجو ان اسمع مقترح .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

انا حقيقة لا اتهم القضاء واحترم المحكمة واحترم رأي الوزير ، لكن نحن نقبلين على نمو صناعي وإلى اخره ، ومقبلين على تنمية وبالتالي مقبلين على نقابات ، ايضاً طموحنا الى النقابات تكبر وتنبو لو اتى صاحب عمل وتحدث الى معالي الوزير فيه عريضة :-

ان هؤلاء العمال يخرجون على ترك العمل .

هكذا هو الوضع



كلمة التخريض يا معالي الرئيس كلمة واسعة جداً وسوف تستغل، جر النقابات إلى المحاكم ليس عيب، لكن جرّها في كثير من الأمور هو حقيقة للزوف عن انتساب العمال للنقابات.

ثانياً حتى العمال ما يطالبوا بحقوقهم وهذا ضربة كبيرة للطبقة العاملة هذه الفقرة حقيقة سيف مسلط، لما تحدث سياسياً لا تعني جهة معينة محدودة بذاتها في هذه الفقرة، نحن مجتمع متغير ومتطور، علينا أن نأخذ هذه القضايا في حسابنا وفي مستقبل بلدنا، لأننا الحقيقة يجب أن نكون ضمير الشعب، ونراعي مصالح الطبقة العاملة في هذا البلد.

معالي رئيس المجلس : اذن انت مع شطب الفقرة، هناك اقتراح من الاخ خليل . السيد خليل حدادين : صلب الفقرة (أ) طالبا فيه حل الهيئة الادارية وليس النقابة وثني عليه .

معالي رئيس المجلس : انت تقترح بدل النقابة الهيئة الادارية، بداية هناك اقتراح من الاستاذ خليل باستبدال كلمة النقابة بالهيئة الادارية لأي نقابة من مع هذا الاقتراح ؟ عد الاصوات .

من (٥٨) ولم تنجح الاقتراح . النقطة المهمة وهي الفقرة (٢)، قرار اللجنة القانونية بشطب هذه الفقرة، من مع هذا القرار ؟ عد الاصوات .

(١٧) من (٥٨) اذن يبقى قرار المادة كما وردت في المشروع الاصلي .

الفقرة (أ) بفقراتها كاملة من مع هذا ؟ موافقة .

الفقرة (ب) موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١٩- اذا حلت النقابة بصورة غير اختيارية لأي سبب من الاسباب فتودع اموالها في البنك الذي يعينه الاتحاد العام لنقابات العمال الى ان تؤسس نقابة جديدة للمهنة أو للمهن نفسها فاذا لم يتم تأسيس مثل هذه النقابة خلال سنة واحدة من حل النقابة الأولى فتؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة الى الاتحاد العام لنقابات العمال .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١١٩: موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١١٥) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٠- الكشوف

أ - يجب على كل نقابة عمال ان ترسل الى المسجل قبل اول نيسان من كل سنة نسخة عن ميزانيتها العمومية على النموذج المقرر مدققة حسب الاصول من مدقق حسابات قانوني تبين فيها وارداتها ومصروفاتها وموجوداتها والتزاماتها خلال السنة السابقة والمنتبهة في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول وللمسجل النقابات ان يطلب من النقابة تزويده ببيانات او ايضاحات اضافية للميزانية .

ب - ترفق نسخة الميزانية العمومية للنقابة التي ترسل للمسجل بكشف يتضمن اسماء الموظفين وسائر العاملين في النقابة والتغيرات التي اجرتها عليهم وعلى اوضاعهم خلال السنة التي تعود اليها الميزانية .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢٠: موافقة بعد :-

اولاً - اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١١٦) .

ثانياً - الغاء العنوان الوارد في مطلع المادة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢١-

أ - اذا تخلفت أي نقابة عمال عن تقديم أي

اشعار او كشف او بيان او ميزانية عمومية او أي مستند اخر مما تتطلبه احكام هذا القانون او يطلب الوزير او المسجل تزويده به فيعاقب الموظف او الشخص الملزم بالقيام بذلك بموجب نظام النقابة بتقديده او ارساله بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار وتضاعف هذه الغرامة بالقياس الى حده الاعلى اذا تكررت المخالفة .

ب - كل من ادخل عمداً بياناً غير صحيح في الميزانية العمومية للنقابة او اشترك في ذلك او اجرى أي تزوير في النظام الداخلي للنقابة او في أي تعديل فيه او اشترك في ذلك أو اغفل ادراج أي نص عوقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وتضاعف العقوبة بالقياس الى حدها الاعلى في حالة تكرار المخالفة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢١: موافقة بعد :-

اولاً : اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١١٧) .

ثانياً : اجراء التصحيح اللغوي التالي - على الفقرة (أ) بإضافة عبارة ( بتقديده او ارساله ) بعد عبارة ( الموظف او الشخص الملزم ) وشطب عبارة ( بتقديده او ارساله ) الواردة في الفقرة .

هكذا عند الاقتضاء

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة  
القانونية مطروح للمجلس الكريم ، موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثاني عشر

تسوية النزاعات العمالية الجماعية

المادة ١٢٢- للوزير ان يعين مندوب توفيق او  
اكثر من موظفي الوزارة للقيام  
بمهمة الوساطة في تسوية  
النزاعات العمالية الجماعية  
وذلك للمنطقة التي يحددها  
والمدة التي يراها مناسبة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢٢: موافقة كما وردت بعد اعادة  
ترقيمها لتصبح برقم (١١٨) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٣-

١- إذا وقع نزاع عمالي جماعي فعلى  
مندوب التوفيق أن يبدأ اجراءات  
الوساطة بين الطرفين لتسوية ذلك  
النزاع . فإذا تم الاتفاق بشأنه بمقد  
جماعي أو بغيره يحتفظ مندوب

التوفيق بنسخة منه مصادق عليها من  
الطرفين .

ب - إذا تعدل اجراء المفاوضات بين الطرفين  
لأي سبب من الأسباب أو تبين أن  
الاستمرار فيها لن يؤدي إلى تسوية  
النزاع فيترتب على مندوب التوفيق أن  
يقدم تقريراً إلى الوزير يتضمن أسباب  
النزاع والمفاوضات التي تمت بين الطرفين  
والنتيجة التي توصل اليها وذلك خلال  
مدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً  
من تاريخ احالة النزاع إليه .

ج - إذا لم يتمكن الوزير بدوره من تسوية  
النزاع فعليه أن يحيله إلى مجلس توفيق  
يشكله على النحو التالي :

١- رئيس اللجنة يعينه الوزير على أن  
لا يكون من ذوي العلاقة بالنزاع  
أو بنقابات العمال أو أصحاب  
العمل .

٢- عضوان أو اكثر يمثلون كلا من  
أصحاب العمل والعمال باعداد  
متساوية يسمي كل من الطرفين  
ممثلين في المجلس .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢٣: موافقة كما وردت بعد اعادة  
ترقيمها لتصبح برقم (١١٩) .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ )  
موافقة ؟

موافقة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢٤: موافقة كما وردت بعد اعادة  
ترقيمها لتصبح برقم (١٢٠) .

معالي رئيس المجلس : المادة ككل  
موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٥- لا يجوز لأي من الطرفين في  
النزاع العمالي توكيل المحامين أمام  
مندوب التوفيق أو مجلس  
التوفيق .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢٥: موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح  
برقم (١٢١) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٦-

أ - إذا لم يتمكن مجلس التوفيق من انهاء  
النزاع العمالي الجماعي فيترتب على  
الوزير احالته إلى محكمة عمالية يتم  
تشكيلها من ثلاثة قضاة نظاميين ينتدبهم  
المجلس القضائي لهذا الغاية بناء على

الفقرة ( ب ) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( ج ) موافقة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٤-

أ - إذا أحيل نزاع عمالي إلى مجلس التوفيق  
وجب عليه أن يسعى جهده للتوصل إلى  
تسويته بالطريقة التي يراها ملائمة فإذا  
توصل إلى تسويته كلياً أو جزئياً فيقدم  
إلى الوزير تقريراً بذلك مرفقاً به التسوية  
الموقعة بين الطرفين .

ب - إذا لم يتوصل مجلس التوفيق إلى تسوية  
النزاع فيترتب عليه أن يقدم إلى الوزير  
تقريراً يتضمن أسباب النزاع والاجراءات  
التي اتخذها لتسويته والاسباب التي  
أدت إلى عدم انجازه والتوصيات التي  
يراه مناسبة بهذا الشأن .

ج - يترتب على المجلس في جميع الأحوال  
أن ينهي اجراءات التوفيق وتقديم تقريره  
بالنتائج التي توصل اليها خلال مدة لا  
تزيد على واحد وعشرين يوماً من تاريخ  
احالة النزاع إليه .

محضر الجلسة العاشرة



السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٧-

يكون للمحكمة ومجلس التوفيق عند النظر في نزاع عمالي الصلاحيات التالية :

أ - سماع أقوال أي شخص أو الاستعانة بخبرته في النزاع بعد القسم .

ب - تكليف أي طرف من أطراف النزاع بإبراز المستندات والبيانات التي لديه وتراها المحكمة أو المجلس ضرورة للنظر أو الفصل في النزاع .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢٧: موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٢٣) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٨- للمحكمة العمالية تفسير ما تراه غامضاً في أي قرار أصدرته وذلك بناء على طلب الوزير أو طلب أحد أطراف النزاع ، وذلك بما لا يخرج القرار عن النتائج

طلب الوزير ورأسها أعلاهم في الدرجة ويجوز انعقادها بحضور اثنين من أعضائها وفي حالة اختلافهما في الرأي يدعى القاضي الثالث للاشتراك في نظر القضية وإصدار القرار فيها .

ب - يعطى النزاع العمالي الذي يحال الى المحكمة العمالية صفة الاستعجال بحيث مباشر النظر فيه خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ الاحالة على أن تصدر المحكمة قرارها في النزاع وتبلغه إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من ذلك التاريخ ويكون هذا القرار قطعياً ، غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أو إدارية .

ج - تنظر المحكمة العمالية في النزاع العمالي المعروف عليها وتفصل فيه وفقاً للإجراءات التي تراها مناسبة لتحقيق العدالة بين الطرفين على أن تراعى في ذلك أي إجراءات خاصة منصوص عليها في هذا القانون ويجوز لكل من الطرفين توكيل محام أو أكثر أمام المحكمة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢٦: موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٢٢) .

معالي رئيس المجلس : المادة ككل موافقة ؟

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٠-

أ - يكون تقرير مجلس التوفيق وقرار المحكمة العمالية كتابياً ويوقعه جميع أعضاء المجلس أو المحكمة وفقاً لمقتضى الحال ويصدر قرار المحكمة بالإجماع أو بالأكثرية ويجب على كل عضو مخالف أن يثبت رأيه كتابة في التقرير أو القرار .

ب - ينشر تقرير المجلس أو قرار المحكمة العمالية في صحيفة محلية أو أكثر على نفقة أصحاب النزاع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلم الوزير التقرير أو القرار .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٣٠: موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٢٦) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣١- يصرف لرئيس وأعضاء المحكمة العمالية ورئيس مجلس التوفيق وكتاب الجلسات المكافآت التي

التي تحصل اليها ، كما وأن لها في كل وقت أن تصحح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الوزير أو أحد الخصوم الاغلاط أو الأخطاء الكتابية أو الحسابية التي تقع في الأحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢٨: موافقة بعد :-

أولاً : إعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٢٤) .  
ثانياً : إضافة كلمة ( لا ) بعد عبارة ( وذلك بما ) الواردة في المادة .

وقد اضيفتها أثناء القراءة حتى يستقيم المعنى .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٩- تعقد جلسات المحكمة العمالية ومجلس التوفيق في الوزارة وتكون الوزارة مسؤولة عن توفير المتطلبات الادارية والتسهيلات والأجهزة التي تمكنها من أعمالها .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢٩: موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٢٥) .

هكذا  
مجلس  
النواب

بقررها. مجلس الوزراء بناء على  
تنسيب من الوزير .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٣١: موافقة بعد اعادة ترقيمتها لتصبح  
برقم (١٢٧) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟  
موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ١٣٢- تكون التسوية التي تم التوصل  
اليها بنتيجة اجراءات التوفيق  
بمقتضى أحكام هذا القانون أو  
قرار المحكمة العمالية ملزماً للفتات  
التالية :-

أ - لأطراف النزاع العمالي .

ب - لحلفاء صاحب العمل بما في ذلك  
ورثته الذين انتقلت اليهم المؤسسة  
التي يتعلق بها النزاع .

ج - لجميع الأشخاص الذين كانوا  
يعملون في المؤسسة التي يتعلق  
بها النزاع في تاريخ حدوثه أو في  
قسم منها حسب مقتضى الحال  
ولجميع الأشخاص الذين  
يستعملون فيما بعد في تلك  
المؤسسة أو في قسم منها إذا ورد  
في تقرير التسوية أو قرار المحكمة  
العمالية - بما يقتضي بذلك ولم

يكن في هذا القانون أو الأنظمة  
الصادرة بمقتضاه ما يحول دون  
ذلك .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٣٢: موافقة بعد اعادة ترقيمتها لتصبح  
برقم (١٢٨) .

معالي رئيس المجلس : السيد عبد المنعم  
تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زلط : رفع آذان  
المغرب لمدة خمس دقائق .

معالي رئيس المجلس : انا فكرت بك  
تحكي على اللجنة .

السيد عبد المنعم ابو زلط : آذان المغرب  
اهم عندي ونحن في داخل المسجد .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة  
القانونية بالموافقة ؟ موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٣-

أ - ينفذ قرار المحكمة العمالية اعتباراً من  
التاريخ الذي تعينه .

ب - يعمل بالتسوية التي تم التوصل اليها  
نتيجة اجراءات التوفيق اعتباراً من  
التاريخ الذي اتفق عليه اطراف النزاع  
العمالي وإذا لم يتم الاتفاق على ذلك  
فيعمل بالتسوية من تاريخ التوقيع على

العمالية حسب مقتضى الحال .  
قرار اللجنة القانونية

المادة ١٣٤: موافقة كما وردت بعد اعادة  
ترقيمتها لتصبح برقم (١٣٠) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

معالي رئيس اللجنة الحقيقية سبق وان  
المجلس الكريم أجل بحث المادة (٣٢) وهي  
مادة خلافية في ذلك الوقت ، وطلب بعض  
المعلومات الاضافية ، هذه المادة (٣٢) لعله  
طلب بعض النصوص القانونية التي تتعلق فيها ،  
اقترح ان نتوقف هنا عند المادة (١٣٥) للجلسة  
القادمة ، وسأطلب من الامانة العامة توزيع  
ملحق على جدول الاعمال في قانون الهيئة  
الذي اجر من اللجنة المختصة على جلسة المجلس  
القادمة .

السيد الامين العام :

٥) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : عنت يوم  
الاربعاء ١٩/٧/١٩٩٥ .  
شكراً لكم وارفح الجلسة .

تقرير التسوية وتكون ملزمة لجميع  
أطرافها وبالشروط المنصوص عليها  
فيها .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٣٣: موافقة كما وردت بعد اعادة  
ترقيمتها لتصبح برقم (١٢٩) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة  
للمجلس الكريم موافقة ؟ موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٤- لا يجوز لأي صاحب عمل  
خلال النظر في النزاع العمالي  
لدى مندوب التوفيق أو مجلس  
التوفيق أو المحكمة العمالية القيام  
بأي من الأعمال التالية :

أ - تغيير شروط الاستخدام السارية  
للمفعول .

ب - فصل أي عامل دون الحصول  
على إذن كتابي من مندوب  
التوفيق أو المجلس أو المحكمة

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب

سعد هائل السرور

امين عام مجلس الأمة

حكيم حمير

هكذا حذرت